الأمم المتحدة S/PV.6906

# مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٠٦**
الأربعاء، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد مسعود خان | (باكستان) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركين |
| | أذربيجان | السيد شريفوف |
| | الأرجنتين | السيد أويارثابال |
| | أستراليا | السيد كوينلن |
| | توغو | السيد مينون |
| | جمهورية كوريا | السيد كيم سوك |
| | رواندا | السيد ندوهونغيرا |
| | الصين | السيد لي باوندونغ |
| | غواتيمالا | السيد روسينتال |
| | فرنسا | السيد أرو |
| | لكسمبرغ | السيد لوكا |
| | المغرب | السيد لوليشكي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير مارك لايل غرانت |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة رايس |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1321444 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بنغلاديش، بوتسوانا، البرازيل، كندا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، مصر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، والعراق، جمهورية إيران الإسلامية، إسرائيل، اليابان، الأردن، لبنان، ماليزيا، ناميبيا، قطر، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، سري لانكا، الجمهورية العربية السورية، تونس، تركيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أقترح أن يدعو المجلس معالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أقترح أن يدعو المجلس الأسقف فرانسيس أسيسي تشوليكات، السفير البابوي، المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتينغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيري.

**السيد سيري** (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة الأعضاء الجدد في مجلس الأمن في بداية ولايتهم. واسمحوا لي أيضا أن أرحب بوزير خارجية دولة فلسطين المراقبة، السيد رياض المالكي، والممثل الدائم لإسرائيل، السيد رون بروسور.

نجتمع اليوم في ظل خلفية الأحداث الجارية في الشرق الأوسط التي من شأنها أن تؤثر على عملية السلام ذاتها. أجرت إسرائيل الانتخابات أمس، ويجري الأردن الانتخابات اليوم. كما بدأت الإدارة الأمريكية فترة ولاية ثانية هذا الأسبوع.

وإذ أن عملية تشكيل الحكومة في إسرائيل قد تستغرق عدة أسابيع، فإننا نتطلع إلى المشاركة مع الحكومة الإسرائيلية المقبلة في السعي المشترك إلى إحلال السلام. وهذا ليس وقت التقاعس، بل إننا بصدد بداية مرحلة حاسمة ستكتسي فيها الإجراءات المنسقة أهمية حيوية إن كنا نريد إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين. وقد سلط الأمين العام الضوء مرارا وتكرارا على أن عام ٢٠١٣ سيكون عاما حاسما فيما يتعلق بهذا الحل، وعلى وجوب أن تبدي الأطراف الآن الإرادة السياسية للتعاون وتجديد بذل الجهود لتحقيقه.

قمت مؤخرا بزيارة مصر والأردن – وهما بلدان عربيان من البلدان المعنية تربطهما معاهدتي سلام مع إسرائيل – وأعاد محاوري تأكيدهم لاستعدادهم المباشر لمساعدة الأطراف على تحقيق الحل القائم على وجود دولتين في نهاية المطاف، معربين عن قلقهم إزاء العواقب الإقليمية الوخيمة التي ستترتب عن

عدم اتخاذ أي إجراء. وتزداد خشية الشركاء الإقليميين والدوليين من تلاشي الأمل الوحيد لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي وفقا لقرارات القانون الدولي. كما يشككون في فعالية الجهود الدولية لتحقيق النتائج الحاسمة.

واجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية مرة أخرى في ١٠ كانون الثاني/يناير في عمان، الأردن. وأقر الجميع بضرورة اتخاذ إجراء على وجه الاستعجال، غير أنني يجب أن أعرب عما يساورني من قلق حقيقي لأن سبيل المضي قدما على نحو واضح وواقعي لا يزال منعدما. وستواصل الأمم المتحدة المشاركة الكاملة في الجهود الرامية إلى القيام على وجه الاستعجال بسد الفراغ السياسي الخطير، ونحن على استعداد للعمل مع أي مبادرة ستحقق هدفنا المشترك، بما في ذلك في سياق المجموعة الرباعية. كما أحطنا علما بقرار مجلس الاتحاد الأوروبي الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، الذي أعاد التأكيد على رؤية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بسبيل المضي قدما. ونتطلع على نحو خاص إلى تجديد مشاركة الولايات المتحدة.

أي جهد دولي انفرادي لن يكون كافيا لإحراز التقدم ما لم تقم الأطراف ذاتها بإبداء الإرادة اللازمة. وإذا كانت تريد أن تتيح لنفسها وللآخرين فرصة العودة إلى المسار الصحيح في المرحلة المقبلة، فمن غير المناسب الآن اتخاذ الإجراءات التي تزيد من تقويض الثقة المتبادلة. وكما ورد في التقارير السابقة، بعد قيام الجمعية العامة بمنح فلسطين مركز الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة، شهدنا تطورات مثل الازدياد الكبير لإعلانات المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك في منطقة E-1 الحساسة، وقيام إسرائيل بحجب وإعادة توجيه الإرادات الضريبية التي تستخلصها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، وهو ما تم استنكاره على نطاق واسع، بما في ذلك من لدن الأمم المتحدة. وقد حذر الرئيس عباس من أن البناء في منطقة E-1 خط أحمر، وأنه في حالة تنفيذ خطط البناء هناك، سيعبر عن معارضته لها في المحافل الدولية، بما في ذلك أمام المحكمة الجنائية الدولية. وأحث الجانبين على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات ستزيد من صعوبة جهود استئناف المفاوضات بصورة هادفة في المرحلة المقبلة الحاسمة، وأناشد إسرائيل أن تستأنف في الوقت المناسب، وعلى نحو شفاف ويمكن التنبؤ به، تحويلات الإيرادات الضريبية وإيرادات الجمارك بدون مزيد من التأخير.

إن حجب الإيرادات الضريبية قد أضعف فعلا وبصورة بالغة قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بواجباتها. ومن أهم هذه الواجبات دفع رواتب الموظفين، الذين لم يحصلوا سوى على رواتب جزئية منذ تشرين الثاني/نوفمبر، وقاموا بإضرابات احتجاجا على ذلك منذ أواسط كانون الأول/ديسمبر. كما قامت الحكومة بإنهاء إعفاء اللاجئين من دفع فواتير الكهرباء، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات ومواجهات مع قوات الأمن الفلسطينية في ١ كانون الثاني/يناير في نابلس. وفي عام ٢٠١٢، تجاوز عجز الميزانية المتواتر لدى السلطة الفلسطينية بليون دولار. وبلغت المساهمات الدولية ٦٠٠ مليون دولار دعما لعجز الميزانية المتواتر في العام الماضي، غير أنه لا بد من مواصلة دفع المعونة في الوقت المناسب بغية استدامة بناء المؤسسات وتفادي تعطيل العمليات الرئيسية. وأرحب بالتقارير المتعلقة بالمساهمة التي قدمتها المملكة العربية السعودية مؤخرا، وإعلانات الدعم من جانب بعض دول الخليج خلال مؤتمر قمة الرياض أمس، غير أن أعضاء جامعة الدول العربية لم يقدموا بعد المساعدات المالية عملا للبلاغ الذي أصدروه في ٩ كانون الأول/ديسمبر، وأحثهم على القيام بذلك بصورة مستعجلة، والاستجابة لنداءات رئيس الوزراء فياض. وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا نكون واهمين – بقاء السلطة الفلسطينية سيتعرض للخطر بصورة متزايدة إذا كان مركزها قائما على أحوال سياسية متقلبة. وفي نهاية المطاف، ليس هناك أي مستقبل للسلطة الفلسطينية بدون الحل القائم على وجود دولتين.

كل هذا يحدث في خضم أحداث وتوجهات تثير القلق في الميدان، بما في ذلك استمرار بناء المستوطنات وازدياد أعمال العنف. وفي القدس الشرقية، قدمت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر خطط للموافقة على ٦٠٠ ٢ وحدة في مستوطنة غيفات حماتوس، وتمت الموافقة على ٢٤٢ ١ وحدة في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر في مستوطنة غيلو. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قدمت السلطات الإسرائيلية خطة لبناء ٥٢٣ وحدة في مستوطنة غوش إتزيون في الجنوب الغربي من بيت لحم. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، قدمت عطاءات أخرى للبناء في إفرات وقريات أربع، قرب الخليل. كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار الأنشطة في الأحياء السكنية في القدس الشرقية، بما في ذلك بيت صفافا، والأنشطة المتصلة ببناء أكاديمية عسكرية في جبل الزيتون. وهدمت قوات الأمن الإسرائيلية ١٠٥ من المرافق في الضفة الغربية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى تشريد ١٧٠ فلسطينيا. وبناء المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، يتنافى مع القانون الدولي، ولا يمكن أن شكل حكما مسبقا على نتائج المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي. وقد أودت المواجهات بين المستوطنين والفلسطينيين في الضفة الغربية بحياة ١٤ فلسطينيا، بمن فيهم فتاة قلت رميا بالرصاص هذا الصباح قرب الخليل.

وقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بازدياد العمليات الإسرائيلية – ما مجموعه ٣٧٩ عملية – وحالات إلقاء القبض في الضفة الغربية، التي تزايدت بنحو ٩٠ في المائة مقارنة بالفترة السابقة المشمولة بالتقرير، فضلا عن تزايد المواجهات وتجدد الاحتجاجات على مصير الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. كما أن هناك بوادر مستمرة على التوتر فيما يتعلق بتنسيق العمليات الأمنية، بما في ذلك قيام قوات الدفاع الإسرائيلية بإلقاء القبض على مسؤول أمني فلسطيني في نقطة تفتيش قرب نابلس. ونتيجة لتلك العمليات، قتل فلسطينيان، بمن فيهما مراهق، وجرح ١٥٨ وألقي القبض على ٣٧٩ فلسطينيا. وجرح أربعة جنود إسرائيليين.وأفادت التقارير بقيام قوات الأمن الإسرائيلية بإطلاق النار بالذخيرة الحية بصورة متزايدة في الضفة الغربية، مما يثير القلق.

وفي ١ و ٣ كانون الثاني/يناير، أدت العمليات الإسرائيلية السرية، كالتي استهدفت القبض على أحد أعضاء ”الجهاد الإسلامي“، إلى مواجهات مع المدنيين الذين أصيبوا بالذخيرة الحية. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، ألقت قوات الأمن الإسرائيلية القبض على ١٠ أعضاء من ”الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين“ في رام الله وغيرها من القرى في الضفة الغربية. وقيل إن اثنين منهم اعترفا بالتخطيط لاختطاف إسرائيليين بغية ممارسة الضغوط لإطلاق سراح قائد الجبهة أحمد سعدات.

وشملت الهجمات الفلسطينية على قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية رمي الحجارة وقنابل المولوتوف، مثلما وقع في الهجوم على مركز لقوات الدفاع الإسرائيلية في قبر راحيل في بيت لحم في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. وأحبطت قوات الأمن الفلسطينية محاولة مماثلة في ١ كانون الثاني/يناير. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، ألقت قوات الأمن الفلسطينية القبض على أعضاء في جماعة فلسطينية في الخليل أعلنت انتفاضة ثالثة وهددت باختطاف جنود قوات الدفاع الإسرائيلية. كما تدخلت قوات الأمن الفلسطينية في العديد من مخيمات اللاجئين لمنع بعض أعضاء كتائب شهداء الأقصى من إعادة التسلح والعودة إلى المقاومة المسلحة. وأدت المظاهرات في رام الله احتجاجا على ما زعم من سوء معاملة الأسرى الفلسطينيين إلى مواجهات مع قوات الأمن الفلسطينية في ٢٠ كانون الثاني/يناير. ونظل نشعر بالقلق إزاء مصير الأسرى الفلسطينيين الموجودين قيد الاحتجاز الإداري في السجون الإسرائيلية، لا سيما الأسرى الذين يخوضون إضرابا مطولا عن الطعام.

وترسم هذه الأحداث كافة صورة قاتمة، وما لم يتم إيجاد منظور جديد على المسار السياسي، أخشى أن تتفاقم هذه الاتجاهات السلبية. وتتواصل المظاهرات الفلسطينية احتجاجا على الحاجز الفاصل، الذي ينحرف عن مسار الخط الأخضر، في انتهاك لفتوى محكمة العدل الدولية. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، انتقل أكثر من ١٠٠ من الناشطين الفلسطينيين والدوليين إلى منطقة E-1 في الضفة الغربية وأقاموا معسكرا سموه باب الشمس، يضم أكثر من ٢٠ خيمة كبيرة. والهدف منه مواجهة الخطط الإسرائيلية لتوسيع بناء المستوطنات هناك. وتم إخلاء المتظاهرين في الساعات الأولى من يوم ١٣ كانون الثاني/يناير. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، توصلت الأمانة العامة برسالة من السفير بروسور اعتبر فيها الحادث ”استفزازا ضد إسرائيل“. وأعرب الأمين العام عن خيبة أمله الكبيرة إزاء الخطط المعلنة لبناء المستوطنات الإسرائيلية في مايسمى بمنطقة E-1، مكررا دعوته وجوب إلغاء هذه الخطط.

يشدد الأمين العام أيضا على أهمية أن تبقى الاحتجاجات سلمية وأن يحترم احتراما كاملا الحق في الاحتجاج السلمي. وأقيم معسكر آخر اسمه باب الكرامة – ويعني الطريق إلى الكرامة – في قرية بيت إكسا الفلسطينية في ١٨ كانون الثاني/يناير، بين القدس ورام الله، للحيلولة دون بناء الجدار الفاصل على أرض القرية. وفككت قوات الأمن الإسرائيلية المعسكر في وقت لاحق في ٢١ كانون الثاني/يناير.

وفي غزة استمرت إلى حد كبير التهدئة، التي توسطت في التوصل إليها مصر في تشرين الثاني/نوفمبر، ولكنها لا تزال هشة. ومن المهم الإبلاغ أنه لم تسقط أي قذائف هاون أو صواريخ على إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأن صاروخا واحدا فقط سقط على إسرائيل منذ نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وقامت القوات الإسرائيلية بثلاث عمليات توغل في غزة خلال هذه الفترة وأطلقت ست قذائف دبابات. وقد قتل مدني فلسطيني وجرح ١٠ مدنيين فلسطينيين بالنيران الإسرائيلية، في الغالب وهم يحاولون الاقتراب من السياج الحدودي. وسافرت إلى القاهرة في الأسبوع الماضي لمواصلة العمل بصورة وثيقة مع السلطات المصرية من أجل التشجيع على المزيد من التقدم في جميع جوانب التفاهم بشأن وقف إطلاق النار.

وكجزء من التزامات إسرائيل بالتفاهم الذي تم التوصل إليه، فقد بدأت السماح بدخول الحصى لأغراض تجارية من معبركرم سالم. ففي الشهر الماضي، دخلت غزة ٥٥١ شاحنة تحمل أكثر من ٠٠٠ ٣٨ طنا من الحصى. كما سمحت إسرائيل للمزارعين الفلسطينيين بإمكانية الوصول حتى ١٠٠ متر من السياج مع إسرائيل، وتمكن الصيادون الفلسطينيون من الوصول حتى ستة أميال بحرية عن الشاطئ. يمثل ذلك تقدما كبيرا. ومع ذلك، فإن زيادة أخرى للحد المسموح للصيد في نطاقه إلى ما لا يقل عن تسعة أميال بحرية ضرورية لتحقيق زيادة ملموسة في كميات الصيد للصيادين. كما أننا ما زلنا ندعو إلى الدخول غير المقيد لجميع المواد البناء. وتسلط تقييمات الأضرار التي لحقت بالممتلكات السكنية والبنية التحتية المدنية ونجمت عن التصعيد الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الضوء على الحاجة الملحة إلى إزالة القيود الجارية. وينبغي لمزيد من التدابير الرامية إلى رفع الإغلاق أن تشمل عمليات نقل السلع بين غزة والضفة الغربية, والصادرات إلى إسرائيل وخارجها، حسب الاقتضاء، وزيادة القدرة في معبر كرم سالم وإعادة فتح معبر صوفا. ولكي تحقق تلك الخطة الهامة مزيدا من التقدم وتراعي المصالح الأمنية المشروعة لإسرائيل، من الضروري أن تستمر الجهود بالتوازي من أجل إنفاذ التهدئة ومنع تهريب الأسلحة إلى غزة.

وفي تطور جديد، منذ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، سمحت مصر بالدخول اليومي لما متوسطه ٣٠ شاحنة محملة بمواد البناء

عن طريق معبر رفح متجهة إلى مجموعة من المشاريع الممولة من قطر.

تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بالكامل يعني أيضا التغلب على الانقسام الفلسطيني. وفي هذا الصدد، اجتمع الرئيس عباس مع زعيم حماس خالد مشعل بالقاهرة في ١٠ كانون الثاني/يناير لمناقشة تنفيذ اتفاقات المصالحة الفلسطينية السابقة. وعقد أعضاء من فتح وحماس بالقاهرة في ١٧ كانون الثاني/يناير الاجتماع الأول مما يزمع أن يصبح سلسلة اجتماعات منتظمة. ومن المتوقع أن تجتمع في أوائل شباط/فبراير الهيئة المؤقتة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تشمل جميع الفصائل الفلسطينية، فضلا عن قادة الجماعات الفلسطينية من خارج المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، بعث كلا الجانبين بإشارات إيجابية، إذ سمح لفتح بإقامة احتفال في غزة في وقت سابق من هذا الشهر بمناسبة الذكرى السنوية لانطلاقتها، في أعقاب الاحتفالات التي أقامتها حماس في الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولا تزال المصالحة والمفاوضات أمرين أساسيين لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. إن عملية السلام والمصالحة لا تشكل اختيار بين هذا أو ذاك، بل يجب أن تجعلا متسقتين بحيث يجري المضي بكليهما بطريقة تعزز كل منها الأخرى. ولكن لكي يتم إحراز التقدم الحقيقي، حان الوقت لأن توضح حماس موقفها من المسائل الهامة المطروحة.

أنتقل الآن إلى سوريا، وسأتوخى الإيجاز إذ سيقدم الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا السيد الأخضر الإبراهيمي، إحاطة إعلامية للمجلس في نهاية هذا الشهر.

الصراع دخل الآن في شهره الثاني والعشرين، ولا يزال مستمرا دون هوادة. قتل ما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ شخص بين ١٥ آذار/مارس ٢٠١١ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. والآلاف لا يزالون رهن الاعتقال. وقد عانى الكثير من التعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي. وأسفر القصف العشوائي والاشتباكات المسلحة وحالة انعدام الأمن عموما عن نزوح أكثر من ٦٧٠ ٠٠٠ سوري إلى خارج البلد. وهناك الآن أكثر من ١٨ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني شردوا من سوريا تستضيفهم لبنان وتساعدهم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وهذا العدد ارتفع من ١٠ ٠٠٠ لاجئ في أوائل كانون الأول/ديسمبر، بالإضافة إلى ٣ ٢٠٠ لاجئ في الأردن واضطر أكثر من ٦٧ ٠٠٠ لاجئ عراقي إلى العودة إلى العراق من سوريا. ومنذ منتصف كانون الأول/ديسمبر، أصبح مخيم اليرموك، وهو مخيم للاجئين الفلسطينيين في دمشق، ساحة قتال بين المسلحين والقتال بين المتمردين السوريين والمسلحين الموالين للحكومة، مما أدى إلى تشريد جماعي لسكان المخيم.

في ٢١ كانون الثاني/يناير، أعرب الأمين العام والممثل الخاص المشترك عن استيائهما العميق وشعورهما بخيبة الأمل إزاء المستويات المروعة من القتل والتدمير التي تنفذها كل من الحكومة والمعارضة، وتؤججها القوى الخارجية بتوفير الأسلحة للجانبين. كما أعربا أيضا عن قلقهما البالغ إزاء عدم وجود موقف دولي موحد يمكن أن يفضي إلى عملية انتقالية على النحو المتفق عليه بجنيف في حزيران/يونيه الماضي ووضع حد للمعاناة اليائسة للشعب السوري.

الأمم المتحدة تبذل قصارى جهدها لمساعدة جميع المحتاجين داخل سوريا وخارجها. وسيرأس الأمين العام مؤتمرا رفيع المستوى للمانحين بالكويت في ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى من أجل دعم برامج المساعدة الإنسانية لدينا. ويحدونا الأمل في أن الدول الأعضاء ستساهم بسخاء في سد الفجوة التمويلية.

لا تزال الحالة متقلبة في منطقة عمليات القوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. فالاشتباكات المسلحة بين الجيش السوري والمعارضة المسلحة تحدث بصورة متقطعة

داخل المنطقة الفاصلة، مما يشكل مخاطر على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا وكذلك على سلامة وأمن المدنيين وأفراد القوة. ومن الواضح أن هذه الحالة تعرض للخطر الاستقرار الإقليمي ووقف إطلاق النار بين البلدين. ولقد دعونا الطرفين مرارا وتكرارا إلى احترام اتفاق فض الاشتباك.

الحالة في لبنان ظلت هادئة نسبيا منذ الإحاطة الإعلامية المقدمة في الشهر الماضي، على الرغم من استمرار التوترات المرتبطة بالصراع الدائر في سوريا. ففي طرابلس واصلت القوات المسلحة اللبنانية محافظتها على الهدوء بين الطائفتين السنية والعلوية في بلدتي باب التبانة وجبل محسن. بيد أنه كان هناك هجوم على موكب وزير الشباب في ١٨ كانون الثاني/يناير، أصيب فيه ١١ شخصا. وقتل صبي لبناني يبلغ من العمر ١١ عاما جراء إطلاق نار مصدره سوريا في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، ولكن عموما أسهم سوء الأحوال الجوية والتساقط الكثيف للثلوج في المنطقة الحدودية في انخفاض أنشطة العنف والتهريب. ولم يفرج بعد عن اللبنانيين التسعة الذين تحتجزهم قوات معارضة سورية منذ أيار/مايو ٢٠١٢. وأعيدت جثث حوالي ١٠ من المقاتلين الذي قضوا في الحادث الذي وقع ببلدة تل كلخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ليتم دفنها في لبنان، ويعتقد أن هناك مقاتل لبناني على الأقل تحتجزه القوات الحكومة السورية.

ونتيجة لاستمرار الجمود السياسي بين الكتلتين الرئيسيتين، فإن دورة الحوار الوطني التي كان من المقرر عقدها في ٧ كانون الثاني/يناير جرى إرجاؤها إلى أجل غير مسمى من جانب الرئيس سليمان، الذي يواصل إجراء المشاورات مع جميع الأطراف. وبدأ أعضاء اللجنة الفرعية البرلمانية سلسلة من الاجتماعات في ٨ كانون الثاني/يناير لمناقشة مختلف المشاريع المقترحة لقانون الانتخابات الجديد. ومن التطورات الإيجابية أن الأطراف قد عملت معا بصورة بناءة في هذه المسألة. ويحدونا الأمل في تحقيق توافق في الآراء واسع النطاق بشأن القانون الجديد. ومن المهم أن تجرى الانتخابات في موعدها المقرر وفقا للدستور، ومن أجل استقرار البلد.

وظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئة ومستقرة على وجه العموم. واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية للأجواء اللبنانية بصورة متكررة.

في الختام، بالنظر إلى الجداول الزمنية للعمليات السياسية الداخلية، يتوفر لدينا بضعة أسابيع لإعداد مبادرة جديدة. وذكر القادة الإسرائيليون والفلسطينيون، مثلنا، أنهم على اقتناع بأن الحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الوحيد صوب تحقيق السلام الدائم. ولكن ينبغي لهم أن يدركوا أنه، في غياب المشاركة الجادة، ستظل عملية السلام في غرفة الإنعاش وسيتعرض الاستقرار على أرض الواقع لمزيد من المخاطر. ويمكن أن تكون عواقب التقاعس صعبة على الجميع. لذلك يجب أن تظل الأطراف ليس فقط مستعدة لتلقي المبادرات الجديدة للخروج على المأزق الحالي، بل يجب عليها أيضا أن تبرهن على جدية مساعيها. وإذا كانت إسرائيل جادة في التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين، يجب عليها أن تدرك الأثر السلبي للاستمرار في بناء المستوطنات.

ويمكن إثبات جدية الفلسطينيين باتخاذ مزيد من الإجراءات على الساحة الدولية عندما تبدأ المحادثات.

ويجب على كلا الطرفين تكرار تأكيد التزامهما بحل الدولتين على أساس التفاوض بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، على أن يكون حلا قادرا على الوفاء بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) علاوة على حل المسائل الجوهرية المتمثلة في – الأراضي والأمن والقدس واللاجئين والمستوطنات والمياه – ومن شأن ذلك الحل إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وجميع المطالب المتعلقة به. ونتيجة للمفاوضات، ينبغي أن تعيش دولتان لشعبين – إسرائيل وفلسطين – جنبا إلى جنب

في سلام وأمن، وفي اعتراف متبادل بحقوقهما المشروعة، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. وتكفل كلتا الدولتين الحقوق المدنية المتساوية لجميع مواطنيها، فضلا عن التزام كلتيهما باحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

وذلك في رأينا يمثل جوهر حل الدولتين الذي أقره المجتمع الدولي، وقبلت به مبادرة السلام العربية بوصفه أساسا لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ولتحقيق السلام في المنطقة. ولا تتسم أي من تلك الخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق تلك الرؤية بالسهولة. غير أنه لا يسعنا الانتظار لعام آخر دون اتخاذ الإجراءات الجريئة المؤدية إلى تحقيق حل الدولتين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رياض المالكي، وزير الشؤون الخارجية لدولة فلسطين المراقبة.

**السيد المالكي** (فلسطين): باسم دولة فلسطين أتقدم بالتهنئة لكم، ولبلدكم الصديق باكستان، على رئاستكم الحكيمة لمجلس الأمن هذا الشهر، كما نعرب عن تقديرنا العميق للمملكة المغربية الشقيقةن لرئاستها الماهرة للمجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وأتقدم بالشكر أيضا للسيد روبرت سيري، الممثل الخاص للأمين العام ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم، وعلى جهوده الدؤوبة في الميدان.

أود أيضا أن أتقدم بالتهاني الحارة لأعضاء مجلس الأمن الجدد، الدول الصديقة: الأرجنتين، أستراليا، جمهورية كوريا، رواندا، ولكسمبرغ. ونحن واثقون من التزام هذه الدول بدعم الميثاق والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن بدون استثناء. ونعرب عن تمنياتنا لجميع هذه الدول بالنجاح في الوفاء بمسؤولياتها السامية. وأنقل أيضا تقدير فلسطين العميق للدول التي انتهت فترة عضويتها في كانون الأول/ديسمبر الماضي، الدول الصديقة: كولومبيا، ألمانيا، الهند، البرتغال، وجنوب أفريقيا. ونحن ممتنون للجهود التي بذلتها هذه الدول خلال فترة عضويتها في المجلس لدعم حقوق الشعب الفلسطيني بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم لأول مرة باسم دولة فلسطين، في أعقاب القرار التاريخي للجمعية العامة للأمم المتحدة بمنح فلسطين وضع دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، باعتمادها القرار ٦٧/١٩ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. إن الدعم الساحق من قبل الدول الأعضاء لهذه المبادرة هو انعكاس للدعم القوي للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ولتطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وحقه في العيش بحرية وكرامة في دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. ولا شك أن هذا التأييد يعتبر اعترافا طال انتظاره من قبل الجمعية العامة بدولة فلسطين. لقد بدأ عهد جديد، ونأمل أن يكون نقطة تحول لجعل السلام والأمن بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وللمنطقة بأسرها حقيقة واقعة.

نحن مقدرون لهذا الدعم المبدئي وللقرار الشجاع الذي اتخذته الدول الأعضاء في هذه المرحلة من التاريخ. لقد حان الوقت لأن تأخذ دولة فلسطين مكانها الصحيح بين مجتمع الأمم. ويحدونا الأمل مجددا بهذه الخطوة الهامة التي يجب أن تمهد الطريق لقبول الطلب الذي تقدمنا به في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تشجعنا المؤشرات بأن هذه الخطوة ذات الأهمية البالغة ستقوي التزام المجتمع الدولي بتحقيق ذلك وتنشّط جهوده من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، فإن من الواضح أن دعم هذا القرار يشكل إعادة تأكيد لا لبس فيه على التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين من أجل السلام على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بداية من مشروع القرار ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧ إلى القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ وجميع القرارات الأخرى التي تلتها، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق. ولا يمكن التقليل من أهمية الحاجة الملحة لإعادة تأكيد ذلك في ضوء التشويه المتعمد لحل الدولتين على مر السنين، والتوافق الجماعي على أن فرص تحقيق هذا الحل بشكل عادل وملموس آخذة في التضاؤل. ولا يمكن لأحد اليوم في هذا المجلس أن ينكر ذلك. وعليه، فإن اعتماد الجمعية العامة للقرار ٦٧/١٩ يجب أن ينظر إليه على أنه جهد سياسي مشروع ومتعدد الأطراف لإنقاذ حل الدولتين ولإيجاد البيئة المناسبة لإجراء مفاوضات جوهرية بين الطرفين في إطار عملية سلام ذات مصداقية على أساس مرجعيات معروفة جيدا وجدول زمني محدد بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ وتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة من شأنها حل جميع القضايا الجوهرية المعلقة، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون والقدس والمستوطنات والحدود والأمن والمياه والأسرى.

وعلى الرغم من هذه الرسالة القوية من قبل المجتمع الدولي، فإن الفترة التي تلت قرار الجمعية العامة شهدت للأسف أعمالا إسرائيلية هي على النقيض تماما من حل الدولتين. وفي حين أكدت القيادة الفلسطينية من جديد، برئاسة محمود عباس، ومنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، التزامها بطريق السلام واستعدادها الجاد للدخول في مفاوضات على أساس معايير واضحة، فإن إسرائيل استمرت بدلا من ذلك في مسار الاحتلال والصراع والترهيب.

وعوضا عن مبادلة ذلك بمد يدها للسلام، اختارت إسرائيل تصعيد أجندتها المدمرة وغير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي الأرض التي تشكل دولة فلسطين والمحتلة بالقوة وبشكل غير مشروع لأكثر من ٤٥ عاما. وكما ورد في سلسلة الرسائل المرسلة من دولة فلسطين إلى مجلس الأمن في الفترة الأخيرة، فإن إسرائيل أمعنت في سلوكها بازدراء تام وفي انتهاك متعمد للقانون الدولي.

لقد انعكس ذلك بشكل صارخ في تصعيدها للاستيطان غير القانوني واتخاذها إجراءات عقابية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته في أعقاب اعتماد القرار ٦٧/١٩، بما في ذلك حجز عائدات الضرائب الفلسطينية، والتي عمقت الأزمة المالية وأثرت على أداء مؤسساتنا الوطنية وعلى نظام الحكم الديمقراطي. وقد رافق ذلك استهزاء إسرائيل بالمجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة. وقد تجسد ذلك، في جملة أمور، في البيان الذي أدلى به السفير الإسرائيلي في الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر A/67/PV.44) وفي التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء الإسرائيلي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في مقابلة أصر فيها وبتحد على برنامج إسرائيل الاستعماري وغير القانوني قائلا:

”إن ما تقوله الأمم المتحدة لا يعنيني“.

على أرض الواقع، تجلى هذا في التصعيد المنهجي لحملة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة وحولها. ونذكر أنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أعلنت إسرائيل بشكل صارخ عن نواياها المضي قدما في خطط لبناء أكثر من ٧ آلاف وحدة استيطانية في المستوطنات غير القانونية، ومصادرة مئات الدونمات من الأراضي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. في صلب هذه الحملة الاستيطانية غير المسبوقة خططٌ لبناء مستوطنات غير قانونية في مناطق حساسة تقع إلى الشرق وإلى الجنوب من القدس

الشرقية المحتلة، وهي المنطقة التي يسميها الاحتلال ”E-1“، ومنطقة تلال أخرى بين القدس وبيت لحم، وكلتاهما تشكل جزءا لا يتجزأ من التواصل الجغرافي لدولة فلسطين وقدرتها على البقاء، وكذلك أنشطة استيطانية في منطقة الخليل ومنطقة وادي الأردن. تجلى هذا النهج الإسرائيلي الاستفزازي أيضا في استمرار أعمال العنف والإرهاب من قبل المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم تحت حماية الحكومة الإسرائيلية وبدعم منها.

إننا نؤكد من جديد أمام هذا المجلس الموقر ما هو واضح تماما بموجب القانون الدولي أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية كافة غير قانونية، بغض النظر عما إذا كانت وحدة استيطانية واحدة أو آلاف الوحدات، وسواء كانت وحدة استيطانية أو بؤرة استيطانية. وبغض النظر عن أية ذرائع، فإنها جميعها غير قانونية. وقد أكدت ذلك قرارات لا حصر لها، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤. علاوة على ذلك، فإن الأنشطة الاستيطانية تشكل انتهاكا جسيما لاتفاقية جنيف الرابعة كونها جرائم حرب، وهو ما تم إقراره أيضا وفقا للبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف ووفقا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

تشكل الحملة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية أيضا العقبة الرئيسية أمام تحقيق السلام القائم على رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. إن وقف البناء الاستيطاني ليس شرطا مسبقا، بل التزام قانوني. هذا يتطلب أن يقوم مجلس الأمن بواجباته وفقا لولايته المنصوص عليها في الميثاق للحفاظ على إمكانية حل هذا الصراع الذي يوجد إجماع عالمي بشأنه منذ مدة طويلة. نحن في لحظة حاسمة، ويجب توجيه رسالة قوية إلى إسرائيل أن هذه السياسات والممارسات غير القانونية كافة يجب وقفها، وإلا فإنها سوف تتحمل المسؤولية عن انتهاكاتها وتدميرها لحل الدولتين.

إن حقيقة الأمر توضح أن عدم مساءلة إسرائيل وعدم محاسبتها أبدا عن جرائمها قد عزز من إفلاتها من العقاب وشدد من رفضها لمسار السلام. هنا لا بد من أن نشير إلى أن نهج إسرائيل العدائي والعدواني بعد القرار ١٩/٦٧ كان قد سبقه بالفعل عدوان عسكري إسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وتصريحات متكررة من المسؤولين الإسرائيليين حول خيارهم المفضل، ألا وهو خيار الحرب. وقد أنزل هذا العدوان الذي شنته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وابلا من الموت والصدمات والإرهاب على الشعب الفلسطيني، مما تسبب في سقوط المئات من الضحايا الفلسطينيين، من بينهم العديد من الأطفال والنساء، وتدمير المنازل والبنى التحتية من جراء القصف الجوي الإسرائيلي العشوائي للمناطق المكتظة بالسكان المدنيين، بما في ذلك مخيمات اللاجئين. لقد أدى هذا العدوان إلى تفاقم المعاناة الإنسانية في قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض عليه منذ عام ٢٠٠٧ في عقاب جماعي لسكان القطاع. وللأسف فإن مجلس الأمن، باستثناء البيان الصحفي الصادر عنه بعد وقف إطلاق النار في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، فشل مرة أخرى في تحمل مسؤولياته عن وقف هذا العدوان الإسرائيلي وحماية السكان الفلسطينيين بموجب القانون الإنساني الدولي.

ومع ذلك، أكدت القيادة الفلسطينية مرارا وتكرارا رفضها لمسار الحرب والتزامها بمسار السلام. وتجلى الدعم الشعبي في أنحاء فلسطين كافة، لهذا الموقف الذي يشكل جوهر البرنامج السياسي الذي ينتهجه الرئيس عباس وحكومته، في اللقاءات الحاشدة التي نُظمت يوم ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وخاصة في قطاع غزة، بمناسبة الذكرى السنوية

الـ ٤٨ لحركة فتح وتأييدا للرئيس محمود عباس وللتطلعات الوطنية الفلسطينية.

لا بد من تسليط الضوء على أهمية ذلك، ويجب أن يكون بمثابة رد واضح على أولئك الذين يشككون في دعم الشعب الفلسطيني لمسار السلام والذين يشككون في القيادة الشرعية للرئيس عباس. في هذا السياق، هناك سعي جاد لتحقيق المصالحة بين الفصائل السياسية الفلسطينية، بين فتح وحماس بصفة أولية، بغرض إنهاء الانقسام، وهو ما يطالب به شعبنا، وهو أمر حيوي لتحقيق أهدافنا الوطنية. وهنا نؤكد من جديد تقديرنا لجمهورية مصر العربية ولجامعة الدول العربية ولجميع الأطراف الأخرى المعنيةعلى جهودها، ويحدونا الأمل أن تتحقق الوحدة الوطنية قريبا بالكامل، وأن تحظى باحترام المجتمع الدولي.

على الرغم من الاستفزازات والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، التي تثير التوترات وتزعزع الاستقرار في الوضع على الأرض، فإن التطورات التي حدثت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ والتوصل إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وأعمال المقاومة الشعبية الفلسطينية السلمية ضد الاحتلال، التي تجلت معظمها مؤخرا في الإقامة الشجاعة للقرى الاحتجاجية في باب الشمس وباب الكرامة على الأراضي الفلسطينية المصادرة لأغراض الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، والمظاهرات الأسبوعية في البلدات والقرى في جميع أنحاء فلسطين ضد المستوطنات والجدار، كلها أدلة وفيرة على الالتزام الفلسطيني بمسار السلام.

ومع ذلك، فإن إسرائيل، باختيارها التمسك الأعمى بأجندتها التوسعية، تقوض التواصل الجغرافي لدولة فلسطين وقابليتها للحياة، وتهدد أساس حل الدولتين. نحن على مفترق الطرق، وعلى إسرائيل أن تختار: إما الانخراط بصدق في عملية سياسية ذات مغزى لتحقيق حل الدولتين على حدود ما قبل عام ١٩٧٦، وهي تسوية تاريخية وعدالة نسبية التزمنا بها منذ عقود، وإما الدفع بنا إلى عهد يتم فيه التخلي عن هذا الحل، ويخوض الشعب الفلسطيني مرحلة جديدة من نضاله الوطني للدفاع عن حقوقه من خلال جميع الوسائل السلمية والسياسية والدبلوماسية والقانونية المتاحة لدولة فلسطين.

أمام المجتمع الدولي مسؤولية تاريخية عليه أن يعمل على للاضطلاع بها. يجب العمل الفوري، وخاصة من قبل مجلس الأمن، لإجبار إسرائيل على وقف انتهاكاتها للقانون والالتزام بمسار السلام. من الواضح أنه لا يمكن للمفاوضات أن تنجح في حين يجري تقويضها من قبل احتلال صارم يسخر من تحقيق السلام ويجعله ضربا من ضروب المستحيل. علاوة على ذلك، أثبتت السنوات الماضية أن ترك الطرفين وحدهما في إطار مفاوضات غير متكافئة وغير عادلة لا يمكن أن يحقق السلام. لذا فإنه من الضروري أيضا إعادة التأكيد على معايير واضحة للحل والالتزام بتمسك الأطراف بها. إن العمل على النحو المعتاد لا يمكن أن يستمر. ما نحن بحاجة إليه هو قيادة جريئة، خاصة من قبل أولئك الذين قاموا برعاية عملية السلام على مدى السنوات الماضية، ودور هام للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. يجب أن تكون هذه القيادة متوافقة مع القيم المعلنة، قيم الحرية والتسامح والكرامة الإنسانية والعدالة، وهي العناصرالأساسية لتحقيق السلام والاستقرار في عالمنا وفي منطقتنا، من دون استثناء.

هناك حاجة إلى إرادة سياسية وأخلاقية قوية لإنقاذ حل الدولتين، ولمساعدة الطرفين على التغلب على الجمود السياسي وضمان نجاح العملية السياسية لتحقيق اتفاق سلام نهائي خلال هذا العام الحاسم، عام ٢٠١٣.

أريد أن أؤكد هنا ما صرح به الرئيس الفلسطيني محمود عباس هذا اليوم نتيجة الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة أن فلسطين على استعداد للتعامل مع أية حكومة إسرائيلية يتم

تشكيلها بشرط أن تلتزم بقرار الجمعية العامة الأخير بخصوص الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧.

لا يزال الشعب الفلسطيني وقيادته ملتزمين بحل الدولتين، وكذلك العالمان العربي والإسلامي، على النحو المبين في الدعم المستمر لمبادرة السلام العربية التاريخية منذ عام ٢٠٠٢. إننا نناشد المجتمع الدولي أن يستجيب لهذا النداء من أجل السلام، وأن يعمل بضمير لدعم أولئك الذين يتوقون إلى الحرية ومساعدتنا على بدء عهد جديد طال انتظاره من العدالة والاستقلال للشعب الفلسطيني، وللسلام والأمن الفلسطيني الإسرائيلي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

**السيد بروسور** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بينما نبدأ عاما جديدا، أريد أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الاعضاء الخمسة الجدد في مجلس الأمن. إنني أتمنى لكل واحد منهم الكثير من الحظ والنجاح في الإبحار في مياه هذه القاعة التي تكون عاصفة في بعض الأحيان.

أمس، توجه شعب إسرائيل إلى صناديق الاقتراع. فأدلى الملايين من الرجال والنساء بأصواتهم. الديموقراطية الإسرائيلية تستمر في الازدهار. والانتخابات مجرد عنصر واحد من الديمقراطية النابضة بالحياة في إسرائيل. إن حكومتنا تضمن حماية الأقليات والنساء والمثليين. محاكمنا تكفل أن يخضع الجميع للمساءلة أمام القانون. نظامنا التعليمي يعلم التسامح والسلام، وليس العنف والكراهية.

إننا نتوق إلى اليوم الذي تمتد فيه مشاهد الانتخابات الحقيقية المبنية على أسس ديمقراطية حقيقية إلى جميع أركان الشرق الأوسط الآمن والمستقر والمأمون. وسيمثل ذلك اليوم نقطة تحول كبيرة في تاريخ منطقتنا. وسؤالي لهذه القاعة هو: كم من الوقت يجب أن ننتظر؟ نحن نرى اليوم صورة أكثر كآبة في جزء كبير من الشرق الأوسط. فالقمع وعدم الاستقرار والعنف المروع امور لا تزال تجتاح المنطقة.

هناك أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص قتلوا في سوريا خلال مجرد العامين الماضيين. إن ضحايا الأسد تشمل مئات الفلسطينيين. وبما أننا سمعنا الكثير عن قضية فلسطين صباح هذا اليوم، اسمحوا لي أن أغتنم الفرصة لأذكّر هذا المجلس بأن الأسد قد استخدم طائرات مقاتلة لقصف مخيمات اللاجئين التي يعيش فيها الفلسطينيون في سوريا، وهم يفرون من البلد بالآلاف. وفي لبنان، هناك أكثر من مليون شخص يعيشون تحت القمع الوحشي لحزب الله، الذي حول جنوب البلد بأكمله إلى قاعدة للإرهاب الايراني.

إن الأسلحة الأكثر خطورة في العالم هي في متناول الجهات الفاعلة الأكثر خطورة في منطقتنا. ونحن نواجه إمكانية مخيفة تتمثل في أنه يمكن أن تقع مخزونات الأسد الوفيرة من الأسلحة الكيميائية في أيدي حزب الله أو القاعدة. ونظام آية الله في إيران يهدد بالجمع بين الأيديولوجية المتطرفة، وتكنولوجيا الصواريخ المتطورة، والأسلحة النووية. إن حياة الملايين في خطر.

هذه هي مجرد بعض التحديات الكبيرة التي تخيم على منطقة الشرق الأوسط. مرة أخرى، لا أحد منها أعطي الأولوية لمناقشته هذا الصباح.

بدلا من ذلك، يواصل مجلس الأمن استخدام مناقشته الشهرية للشرق الأوسط بغية استفراد إسرائيل وإمعان النظر فيها وانتقادها – وهي جزيرة الديمقراطية في اكبر بؤرة من الطغيان في العالم.

لدي فكرة جديدة. قد يلجأ هذا النقاش بين الفينة والفينة إلى انفاق بعض الوقت لدراسة سبب بقاء الحالة في الشرق

الأوسط غير مستقرة وغير ديمقراطية وعنيفة. سأعطيكم تلميحا: ليس لذلك أي علاقة بإسرائيل.

هناك العديد من التهديدات التي يتعرض لها الأمن في منطقتنا. لكن وجود منازل يهودية في القدس – العاصمة الأبدية للشعب اليهودي – لم يكن واحدا منها. إن اليهود ما فتئوا يبنون المنازل في القدس منذ عهد الملك داوود، أي قبل ٣ ٠٠٠ سنة. إن المجتمعات اليهودية شهدت صعود الإمبراطورية الرومانية وسقوطها. لقد كانت تعيش في القدس خلال الحملات الصليبية والمذابح التي ارتكبت. يقول البعض هنا إن خطط البناء الاولية التي أعلنت الشهر الماضي تمنع حل الدولتين، على الرغم من وضوح أن كل هذه الأحياء ستظل جزءا من إسرائيل في أي اتفاق نهائي لتحقيق السلام.

أنا لا أستطيع أن أفهم كيف يستخلص الناس أنه لا يمكن قيام دولة فلسطينية إذا كان ثمة تواصل بين معاليه أدوميم والقدس مع وجود مسافة ٧ كيلومترات بينهما. أولئك الذين يدعون هذا الادعاء هم الأشخاص أنفسهم الذين يقفون ويتكلمون عن دولة متلامسة الأطراف بين غزة والضفة الغربية – وهما منطقتان يفصل بينهما اكثر من ٧٠ كيلومترا. إن ربط غزة بالضفة الغربية سوف يقسم إسرائيل إلى جزأين. ومع ذلك، لا يبدو على الاطلاق أن التلاصق الإسرائيلي مصدر قلق للبعض في هذه القاعة.

إن الإحاطة الإعلامية التي استمعنا اليها هذا الصباح كانت انتقائية بشكل خاص تجاه الحقائق التي اختارت أن توردها. فعلى سبيل المثال، لا يتطلب الامر شرلوك هولمز أو رجل مباحث من دائرة الشرطة في نيويورك لرؤية أن بصمات مسؤولين رفيعي المستوى في السلطة الفلسطينية كانت وراء الاستفزازات الأخيرة التي حدثت في المنطقة المسماة E-1. فانخراط هؤلاء الزعماء الفلسطينيين في تلك الأنشطة قد تم حذفه على النحو الملائم بقدرة قادر من الإحاطة الإعلامية التي جرى تقديمها هذا الصباح. وبما أن الإدراك الانتقائي هو أحد أعظم المعالم في هذا النقاش، أود أن أتوقف لحظة لأصحح بعض الحقائق المتعلقة بالشهرين الماضيين.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وقف الرئيس عباس في قاعة الجمعية العامة، وقدم قرارا انفراديا إلى تلك الهيئة (قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧). وادعى أنه فعل سلام. وأصر على أنه ”الفرصة الأخيرة لإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين“ (A/67/PV.44 الصفحة ٣). ووعد الوفد الفلسطيني بأنهم سيعودون فورا إلى طاولة المفاوضات بعد التصويت، دون شروط مسبقة.

وأنا أعلم أن البعض في هذه القاعة صوتوا لصالح القرار ١٩/٦٧ على هذا الأساس. اليوم، من واجب تلك الدول التي أيدت دعوة عباس أن تسأل أنفسها: ما هو بالضبط الامر الذي صوتنا عليه؟

يكفي القول إن الفلسطينيين لم يرفعوا إصبعا واحدا لاستئناف المفاوضات. لم نر بادرة واحدة، ولا بيانا واحدا، ولا إشارة واحدة عن أنهم يريدون العودة إلى المفاوضات. وبعد مجرد ١٠ أيام على مخاطبة الرئيس عباس العالم بأسره عن التزامه بحل الدولتين، أصدر حزبه السياسي – فتح – شعارا جديدا يمحو إسرائيل تماما من على الخريطة. اجتنبوا الخطأ. إن العقبة الرئيسية أمام حل الدولتين هو رفض القيادة الفلسطينية التكلم مع أبناء شعبها حول البارامترات الصحيحة لحل الدولتين – التكلم بلغة السلام، لا بلغة الحرب.

لن يسمع أحد على الاطلاق الرئيس عباس أو أي زعيم فلسطيني آخر يستعمل عبارة ”دولتين لشعبين“. لن يسمع أحد يقولونها لأنهم يدعون إلى دولة فلسطينية مستقلة، لكنهم يريدون قيام الملايين من شعبهم بإغراق الدولة العبرية. وهذا يعني تدمير إسرائيل. اسمحوا لي أن أكون واضحا: هذا ليس

هو الحل لتحقيق السلام، ولا أحد يؤمن حقا بالسلام يمكنه أن يقبل به أبدا.

قد يقول بعض الحاضرين في هذه القاعة إن الفلسطينيين يعرفون أنهم سوف يضطرون إلى التخلي عن المطالبة بالعودة على طاولة المفاوضات. وحتى بعض القادة الفلسطينيين قد يهمسون بذلك وراء أبواب مغلقة. ولكنهم لم يقولوا ذلك علنا على الإطلاق. والشعب الفلسطيني ليس لديه فكرة أنه سوف يأتي اليوم الذي يتخلى فيه عن المطالبة بالعودة.

ولما كانت القيادة الفلسطينية ترفض إخبار الشعب الفلسطيني بالحقيقة، فإن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي ليخبره بذلك. إن المهتمين بالأمر حقا بالسلام سيبدأون بالكلام صراحة وبقوة وعلانية وبصورة قاطعة لدحض ذلك الادعاء. ولا يمكن لنا أن نذعن إلى آراء أصوات من ينادون بالمبادئ بصورة انتقائية.

في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي وبعد بضعة أيام من ظهور الرئيس عباس في الأمم المتحدة، استمعنا إلى بيان عام جدا من خالد مشعل، الرئيس المحتمل لحماس. فقد دعا في حشد من الناس ضم مئات الآلاف في غزة، إلى تدمير إسرائيل تدميرا كاملا. وقال ”إن فلسطين لنا من النهر إلى البحر، ومن الجنوب إلى الشمال ولن نتنازل عن شبر واحد من الأرض“.

وقد يفكر المرء بأن الدعوة إلى تدمير إسرائيل تستحق أن يقوم بعض الأعضاء البارزين والدائمين في المجلس بإصدار بيان مشترك يعربون فيه عن القلق إزاء ذلك. وقد قيل لي بأن بعض الأعضاء البارزين والدائمين في المجلس قال شيئا عن تلك الدعوة العارضة إلى تدمير إسرائيل. وإسرائيل معروفة بحيازتها لأجهزة تنصت مدهشة. ولا بد من أن الأعضاء قد همسوا في منتهى الهدوء ببعض الشيء بحيث استعصى على أكثر المعدات حساسية لدينا التقاطها.

من الواضح أن خطاب مشعل لم يكن مدعاة للقلق بالنسبة للرئيس عباس. وبدلا من أن يسعى إلى السلام مع إسرائيل من خلال المفاوضات، فقد كرس كل طاقته سعيا إلى الوحدة مع حماس. إن حماس هي نفس المنظمة الإرهابية التي أطلقت آلاف القذائف الصاروخية على قلب المدن الإسرائيلية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. إنها نفس المنظمة الإرهابية التي ترتكب جرائم حرب مزدوجة بوصفها سياسة تنتهجها، مستخدمة المدارس الفلسطينية لإطلاق الصواريخ على المدارس الإسرائيلية. إن ميثاق حماس يطالب بتدمير إسرائيل وإبادة اليهود. لقد حول غزة إلى وجهة مفضلة، أود أن أقول أنها أصبحت نادي البحر الأبيض المتوسط للجهاديين العالميين.

وقد بلغت الوقاحة ببعض الموجودين في القاعة إلى القول بأنه ينبغي لإسرائيل أيضا أن ترحب بحماس بحرارة. وأتساءل هل يقولون نفس الشيء لو قامت المليشيات الإسلامية بإطلاق الصواريخ عليهم في عقر دارهم؟ فهل سيقولون نفس الشيء لفرنسا التي تقاتل الآن مع حكومة مالي القاعدة في منطقة الساحل؟ لقد قال وزير خارجية فرنسا هذا الشهر أن بلاده تقاتل لمنع إقامة مقاطعة إرهابية إسلامية ”على عتبات فرنسا وأوروبا“. إذا كانت مالي تقف على عتبات فرنسا، فإن غزة في غرفة جلوس إسرائيل. أود أن أكون واضحا كل الوضوح. إن موقف فرنسا المبدئي جدير بالثناء. إننا نطلب من فرنسا وجميع البلدان التي تؤيد موقفها المبدئي اليوم أن تؤيد إسرائيل غدا عندما تقاتل الإرهاب الإسلامي على حدودنا.

إن ممثل فلسطين يتكلم في القاعة كما لو كان يمثل ديمقراطية جيفرسون. ولكن مهما كان حجم العبارات الطنانة التي يرددها ومهما كانت تلك العبارات عاصفة أو ومدوية فلا يمكنها تغيير حقيقة واحدة، ألا وهي أن الفلسطينيين فشلوا فشلا ذريعا في الوفاء بأبسط معايير إقامة الدولة. إن الدولة الفلسطينية الوحيدة في القاعة هي حالة الإنكار الفلسطيني. إن

قرار الشهر الماضي لم يمنح الفلسطينيين دولة. و لم يمثل اعترافا بالدولة الفلسطينية. وأوضح ذلك العديد من الدول الأعضاء بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر وفي الأيام التي تلت ذلك التاريخ. وإسرائيل سجلت وجهة نظرها رسميا في المحضر فيما يتصل باتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٩/٦٧. ذلك الموقف ما زال ثابتا و لم يتغير. إن القرار الأخير لا يعطي الفلسطينيين الحق في المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية، أو الانضمام إلى المعاهدات أو التماس العضوية في المنظمات الدولية كأي دولة. إن التغير في المصطلح والألقاب ينطوي على المجازفة بخلق انطباع خاطئ عن وجود الدولة الفلسطينية، إذ أن هذه الدولة غير قائمة. ومن الواضح أن القرار ١٩/٦٧ لا يأذن بهذا. ففي العالم الحقيقي تبسط الدولة سيطرتها على الأراضي. ومع ذلك لم يغير القرار حقيقة مفادها أن السلطة الفلسطينية ليس لديها سيطرة على غزة. وهي تشكل ٤٠ في المائة من الأراضي التي يدعي الرئيس عباس بأنه يمثلها.

إن أي مساعٍ ترمي إلى تغيير وضع الفلسطينيين خارج الإطار التفاوضي المتفق عليه تمثل انتهاكا مباشرا للاتفاقيات المبرمة بين الطرفين. وتتضمن تلك الاتفاقات قيودا محددة على قدرة الفلسطينيين في مجال العلاقات الخارجية. إنها تتضمن التزامات صريحة لحل جميع المسائل المعلقة من خلال المفاوضات وعليها الامتناع عن اتخاذ أي خطوة تسعى إلى تغيير الوضع القانوني للضفة الغربية وغزة رهنا بنتيجة المفاوضات. إن العمل على تيسير انتهاك تلك الاتفاقات يقوض مصداقية المنظمة التي أكدت مرارا وتكرار بأنه لا يمكن أن تقوم الدولة الفلسطينية إلا نتيجة المفاوضات الثنائية.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن للقرار ١٩/٦٧ أن يمثل نقطة مرجعية مقبولة في أي مفاوضات مقبلة. إن القرار لا يتناقض فقط مع المرجعية المتفق عليها، ولكنه أيضا يسعى إلى افتراض بعض القضايا المخصصة بوضوح للمفاوضات، بينما يتجاهل قضايا أخرى من قبيل الأمن وإنهاء المطالبات التي تمثل عناصر جوهرية لأي اتفاق في المستقبل. إن الحملة التي تخوضها القيادة الفلسطينية في الأمم المتحدة حملة مضللة للشعب الفلسطيني. فلا يوجد إلا طريق واحد يفضي إلى إقامة الدولة. وهذا الطريق لا يمر من خلال هذه القاعة في نيويورك. بل يمر عبر المفاوضات المباشرة بين القدس ورام الله. فلا توجد طرق مختصرة ولا إصلاح سريع ولا حلول فورية. فالسلام يجب التفاوض عليه؛ ولا يمكن فرضه.

قبل ٦٧ عاما بالضبط من هذا الأسبوع، وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، عقد مجلس الأمن جلسته الأولى في ويستمنستر في لندن. في ذلك اليوم، حدد المجلس بوضوح رسالته، وهي تعزيز السلم والأمن العالميين، والتصدي للطغيان وحماية حقوق جميع الشعوب. وحقا أن القول بأن المناقشة الشهرية بشأن الشرق الأوسط لا ترتقي إلى ذلك المعيار هو قول فيه اختصار للواقع. معظم الملايين من الناس في منطقتنا يرزحون تحت نير القمع والخوف والعنف ويتم تجاهلهم بالكامل في المناقشة. إنهم يستبعدون لإفساح المجال أمام سرد سلسلة من أنصاف الحقائق والخرافات والأكاذيب الواضحة عن إسرائيل. فتكرار الكذبة لا يجعلها حقيقة. وتكرار وابل مستمر من الأكاذيب لا يغير ولا يمكنه أن يغير الحقائق. والحقيقة المجردة ما برحت أن إسرائيل ليست علة الشرق الأوسط. إن إسرائيل هي الصواب في الشرق الأوسط. فلنبقِ في الأذهان أن السياسة التي تبعث على السخرية لا تخدم العالم العربي. إن صمت المجلس أمام الإرهاب ليس في صالح من يسعون إلى مستقبل أنصع. فقد حان الوقت لتحليل الذات في هذه القاعة. ويحتاج المجلس إلى استخدام النظام العالمي لتحديد المواقع لكي يجد مركزه الأخلاقي في المناقشة المتعلقة بالشرق الأوسط. فبعد مرور أسابيع فقط على تأسيس المجلس، أوجز السير وينستون تشرشل التحديات التي تواجهنا اليوم. فقد قال العبارات التالية

عن الأمم المتحدة التي تشكلت حديثا آنذاك: ”يجب علينا أن نكفل بأن يكون عملها مثمرا، أي حقيقة لا زيف فيه ... أي أن تكون حقا محفلا للسلام ... وليست ركنا في برج بابل“.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

**السيد رايس** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد روبرت سري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية.

إن الهجمات الإرهابية التي وقعت في صحراء الجزائر، والخطر الذي تشكله إيران وبرنامجها النووي والتحديات الداخلية التي تواجهها المجتمعات العربية اليوم لجعل حكوماتها أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا أمام احتياجات شعوبها، كل ذلك يجعل من الشرق الأوسط منطقة لا بد من أن تستأثر باهتمامنا الدائم وانخراطنا الفعال. واليوم سأركز على القضية الفلسطينية والأزمة السورية.

إن الأزمة المالية الحالية في الأراضي الفلسطينية شديدة، والأنباء الأخيرة عن تبرع المملكة العربية السعودية السخي بمبلغ ١٠٠ مليون دولار للسلطة الفلسطينية، وهو أمر جدير بالترحيب.

وقد قمنا بضخ استثمارات ضخمة لصالح السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني والتي نود أن تستمر، بما في ذلك من خلال الاستئناف الفوري لتحويلات الإيرادات الضريبية بصورة منتظمة. وعلى مدى الأعوام، لم تستثمر أي حكومة في مساعدة الفلسطينيين أكثر من حكومة الولايات المتحدة. ونحن لا نزال ملتزمين بدعم الشعب الفلسطيني.

غير أنه، وكما نعلم جميعا، فإن التصويت الذي جرى في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في الجمعية العامة (القرار ١٩/٦٧) لم يقرب الفلسطينيين بأي صورة من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إقامة دولة. وكما قلنا مرارا وتكرارا، فإن السبيل الوحيد لإقامة دولة فلسطينية حقيقية يتمثل في العمل المضني في إطار مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن قضايا الوضع النهائي. ولا يمكن النظر إلى قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ باعتباره يوفر مرجعية أو بوصفه حكما مسبقا على أي من قضايا الوضع النهائي، ولا سيما في ما يتعلق بالأراضي. وهذه ببساطة حقائق لا مفر منها.

ولذلك، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة تماما بالمفاوضات المباشرة، وسنواصل العمل الجاد لتحقيق هذه الغاية. ونحن نتشاور مع الأطراف والشركاء الدوليين بشأن سبل المضي قدما، ونشدد على أن كل خطوة تُتخذ يجب أن تهدف إلى تخفيف حدة التوتر وتهيئة أجواء مواتية للسلام. وقد اجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية في وقت سابق من هذا الشهر في الأردن لمناقشة التدابير اللازمة لتهيئة مناخ إيجابي يفضي إلى إجراء مفاوضات في المستقبل. وجاء ذلك الاجتماع عقب تواصل المبعوث الخاص للولايات المتحدة ديفيد هيل مع الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين والمصريين وقادة الجامعة العربية للنهوض بالسلام والأمن في الشرق الأوسط، بما في ذلك من خلال الحفاظ على وقف إطلاق النار في غزة وتعزيزه.

وطوال مشاركتنا، فإننا نعيد التأكيد على معارضتنا الثابتة للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية وللبناء في القدس الشرقية، واللذين يتعارضان مع قضية السلام. والبناء في المنطقة E-1 على وجه الخصوص سيلحق ضررا بالجهود الرامية إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ونحن نحث القادة الإسرائيليين على إعادة النظر في تلك القرارات الأحادية الجانب وممارسة ضبط النفس. وعلى مدى عقود، لم تقبل الولايات المتحدة بشرعية النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المستمر، ونحن نعارض أي جهود لإضفاء الشرعية على المراكز الاستيطانية. وسنستمر في حث قادة الجانبين على

تجنب الخطوات الأحادية الجانب والاستفزازات التي تزيد من صعوبة استئناف مفاوضات السلام.

وموقف الولايات المتحدة بشأن مركز فلسطين، بما في ذلك على النحو المبين في شرح تصويتنا في ما يتصل باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ (A/67/PV.44، صفحة ١٣)، لم يتغير. والولايات المتحدة لا تعتبر أن القرار يمنح فلسطين مركز الدولة أو يعترف بذلك. والمفاوضات المباشرة لتسوية قضايا الوضع النهائي هي السبيل الوحيد الذي سيقود إلى هذه النتيجة. ولذلك، نرى أن أي إشارة إلى دولة فلسطين في الأمم المتحدة، بما في ذلك استخدام ”دولة فلسطين“ على اللافتة في مجلس الأمن أو استخدام تعبير ”دولة فلسطين“ في الدعوات الموجهة لحضور هذه الجلسة أو في الترتيبات الأخرى للمشاركة في هذه الجلسة، لا تعبر عن قبولنا ضمنا للرأي القائل إن فلسطين دولة. وهذا الإيضاح لموقفنا سينطبق على المشاركة الفلسطينية في جلسات مجلس الأمن أو غيرها من اجتماعات الأمم المتحدة، بغض النظر عما إذا كانت الولايات المتحدة ستتدخل بشكل خاص في هذه المسألة مستقبلا.

أود الآن أن أتحول إلى سوريا، حيث يتسم الوضع بالتردي والتدهور. وقد شهدنا زيادة حادة في الهجمات العشوائية في الشهر الماضي. ففي قرية صغيرة خارج مدينة حمص، أفادت أنباء بأن ميليشيا تابعة للنظام قتلت أكثر من ١٠٠ شخص في الأسبوع الماضي، بما في ذلك أسر بأكملها والعديد من الأطفال. وقتلت الغارات الجوية التي شنها النظام بالقرب من جامعة حلب ٨٧ شخصا، وجعلت الهجمات على المستوصفات والمستشفيات في جميع أنحاء البلد طلب المساعدة أمرا مستحيلا بالنسبة للمدنيين الجرحى. وفي مواجهة تصاعد تلك الفظائع، نكرر إدانتنا المطلقة لأي هجوم موجه ضد المدنيين العزل. وعلى جميع المستويات، سيتم تحديد هوية المسؤولين عن الفظائع، بغض النظر عن انتمائهم، ومحاسبتهم.

وبينما تستمر العملية الانتقالية، فإننا على استعداد لمساعدة قادة سوريا الجدد في جهودهم الرامية إلى معالجة قضايا المساءلة والمصالحة. ولهذا الغرض، فإن الولايات المتحدة ستواصل دعم الجهود السورية والدولية لتوثيق الأدلة على الفظائع التي ارتكبتها جميع الأطراف لاستخدامها في عمليات المساءلة مستقبلا. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا القيام بدور في ضمان أن تتوفر لأي عمليات مساءلة محلية في المستقبل الخبرة التي تحتاج إليها للوفاء بالمعايير الدولية.

وعلى الجبهة السياسية والدبلوماسية، أؤكد دعم حكومة بلدي القوي وامتنانها لجهود الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي لإيجاد حل دائم لهذه الأزمة. وكل عضو في المجلس يعلم أن الانتقال السياسي سيكون الطريقة الأسرع والأكثر فعالية لوضع حد لسفك الدماء المروع. ومن ثم، ستواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائنا، داخل وخارج المجلس على السواء، لدعم عملية انتقال سياسي ذات مغزى تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري. وفي هذا الصدد، أؤكد مجددا التزامنا بالمبادئ الواردة في بيان جنيف (S/2012/523، المرفق)، بما في ذلك تشكيل هيئة انتقالية تمارس كامل السلطات التنفيذية على أساس الموافقة المتبادلة.

وفي الوقت نفسه، نواصل جهودنا لدعم تحالف المعارضة السورية في سعيه إلى زيادة توحيد المعارضة لتمكينها من بدء تلبية احتياجات الشعب السوري الآن. ونحن ندعم وحدة التحالف المعنية بتنسيق المساعدات، ليتسنى وصول المزيد من المساعدة إلى المجالس المحلية التي توفر الخدمات الأساسية. وبالإضافة إلى تقديم أكثر من ٢١٠ ملايين دولار في صورة مساعدة إنسانية، فقد ساهمت الولايات المتحدة بما يربو على ٥٠ مليون دولار لتعزيز المجتمع المدني السوري، بما في ذلك زعماؤه الناشئون، من أجل مساعدتهم على التواصل والتنظيم والتحضير لعملية انتقال سياسي في نهاية المطاف.

وعبء مساعدة ملايين المشردين الذين هم بحاجة ماسة إلى مساعدة منقذة للحياة يقع على عاتقنا جميعا. وما من شك في أن العمل الدؤوب للعديد من وكالات الأمم المتحدة في تقديم هذه المساعدة، بما في ذلك دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، قد أنقذ أرواح أعداد لا تحصى من البشر. ونتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمانحين الذي يعقد في الكويت في ٣٠ كانون الثاني/يناير ونشجع الدول على زيادة مساهماتها لندائي الأمم المتحدة الموحدين. كما نشجع وكالات الأمم المتحدة والمانحين على البحث عن مزيد من الفرص للمساعدة عبر الحدود لمساعدة السوريين في المناطق المحرومة وعلى العمل مع وحدة تنسيق المساعدات في تحالف المعارضة السورية لتلبية الاحتياجات على أرض الواقع.

وسنستمر في مساعدة الدول المجاورة لسوريا، بما في ذلك لبنان وتركيا والعراق والأردن، على الاستجابة لتدفق اللاجئين. ونحن نقدر كرمها في توفير المأوى والخدمات لما يقرب من ٦٣٠ ٠٠٠ لاجئ، وهو عدد سيرتفع بالتأكيد ما دامت قوات الأسد تواصل هجومها. ونشيد بموافقة الحكومة اللبنانية مؤخرا على خطة استجابة في ما يتعلق باللاجئين ونشجع جميع حكومات الدول المجاورة على إبقاء الحدود مفتوحة أمام الفارين من وحشية الأسد.

إن أياما صعبة تنتظرنا، وخاصة ما دام الأسد في السلطة. ونحن مستمرون في دعم جميع السوريين، داخل وخارج الحكومة، الذين يهدفون إلى وضع حد لنظام الأسد الدموي وبناء سوريا ديمقراطية وموحدة تُحترم فيها سيادة القانون. وسنواصل مساعي الحصول على المساهمات القيمة للمجتمع الدولي تحقيقا لهذه الغاية.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد سيري، على تقييمه المفصل للحالة في الشرق الأوسط. كما نرحب بوزير خارجية دولة فلسطين، السيد المالكي الذي يأخذ الكلمة لأول مرة في هذه القاعة بصفته الجديدة كمراقب عن دولة مراقبة في الأمم المتحدة.

لقد استمعنا بعناية إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإسرائيل، السيد بروسور. سأكون صريحا، لم نفهم كل ما قاله السيد بروسور لمجلس الأمن اليوم، لكننا نقر بأن مجلس الأمن، في هذه المرحلة، ولأسباب معروفة جيدا، لم يتمكن من التوصل إلى موقف مشترك يسمح بإحراز تقدم حقيقي فيما يخص التسوية الفلسطينية الإسرائيلية.

ووصل حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني منذ فترة طويلة إلى طريق مسدود. ولم تكلل بالنجاح المحاولات التي بذلت خلال عام ٢٠١٢ لربط اتصالات تتيح التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بمساعدة المجموعة الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط والأطراف المعنية الأخرى. ورغم استمرار الهدوء في قطاع غزة بعد المواجهات التي جرت خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، فإن الحالتين العسكرية والسياسية بعيدتان عن الاستقرار بشكل عام. وتتفاقم الحالة جراء استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية. وحدثت طفرة غير مسبوقة في تلك الأنشطة، وهذا أمر يبعث على القلق. وفقا للمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية، في عام ٢٠١٢ لوحده، تمت الموافقة على بناء ٠٠٠ ٧ وحدة سكنية، في حين كان ذلك العدد سنة قبل ذلك، ٧٧٠ ١ وحدة و ٥٧٠ وحدة في عام ٢٠١٠.

و تظهر الأحداث الأخيرة المحيطة بما يسمى المنطقة E-1 أنه للأسف، ورغم نداءات المجتمع الدولي القوية، لا تعتزم السلطات الإسرائيلية إعادة النظر في سياساتها الاستيطانية. ويبعدنا ذلك حتى أكثر من احتمالات التوصل إلى حل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل ويمثل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن وخارطة الطريق، ويقوض إمكانيات التوصل إلى تسوية على أساس حل الدولتين.

ويفاقم الضغط المالي الأخرق المفروض على السلطات الفلسطينية، التي حرمتها إسرائيل من عائدات الضرائب والرسوم، حالة صعبة أصلا. كما يفاقم ذلك المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المعقدة في الأراضي الفلسطينية. وثمة حاجة لاتخاذ خطوات إضافية، من أجل تمهيد الطريق لتحقيق تبادل تجاري كامل بين قطاع غزة والعالم الخارجي. ونحن مقتنعون بأنه كلما طال الوضع الراهن الحالي الذي يبعث على القلق، كلما كانت آثاره وخيمة على عملية استئناف المفاوضات.

إن الطريق لكسر الجمود وتخفيف التوتر في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي معروف جيدا. إذ ثمة حاجة إلى وقف الإجراءات الأحادية الجانب وإعادة بناء الثقة بين الطرفين من أجل استئناف الحوار بشأن القواعد المتفق عليها، بما فيها القرارات ٢٤٢(١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومرجعيات مدريد، وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية. وبالنظر إلى الأمام، من شأن ذلك إتاحة مناقشة المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، بما في ذلك الحدود والقدس واللاجئين والمياه.

وتمشيا مع ذلك، نرحب بالنداء البالغ الأهمية والحسن التوقيت، الذي وجه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ خلال مؤتمر قمة اللجنة الوزارية لجامعة الدول العربية الذي عقد بشأن مبادرة السلام العربية، من أجل استئناف عملية التفاوض على أساس الأحكام القانونية الدولية المعروفة جيدا. ويتمثل الهدف النهائي لهذا الحوار في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء وذات إقليم آمن، تعيش في سلم وأمن مع إسرائيل. ونأمل أن تأخذ الحكومة الإسرائيلية الجديدة، بمجرد تشكيلها، بعين الاعتبار الحاجة إلى تجاوز عدم الثقة والانخراط من جديد في عملية مفاوضات حقيقية.

ويتمثل العامل الحاسم فيما يخص تنفيذ أي اتفاق مع إسرائيل في إجراء المصالحة بين الفلسطينيين. ونأمل في تحقيق نتائج عملية كحصيلة للاتفاق الذي أبرم بين زعماء فتح وحماس في القاهرة الأسبوع الماضي.

وتواصل روسيا من جانبها، على الصعيد الثنائي وفي المحافل الدولية، بما في ذلك أولا وقبل كل شيء المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين، تقديم المساعدة فيما يخص التغلب على الجمود في الحالة الفلسطينية الإسرائيلية، من خلال إعادة إطلاق عملية التفاوض لتحقيق السلام الدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي ذلك السياق، ندعو من بين أمور أخرى، إلى التعجيل بعقد اجتماع وزاري للجنة الرباعية، مع مشاركة أكثر نشاطا من قبل جامعة الدول العربية في أعماله.

وشكل تفاقم حالة اللاجئين الفلسطينيين مؤخرا في سوريا، ولا سيما في مخيم اليرموك خارج دمشق، تذكيرا واضحا بالجمود الضار الذي تشهده الحالة في الشرق الأوسط. وأدت الاشتباكات الحاصلة بين القوات الموالية للحكومة وقوات المعارضة، إلى نزوح العديد من اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان، مما زاد من زعزعة استقرار حالة صعبة أصلا في ذلك البلد. وفي ذلك الصدد، نسجل تأكيد الموقف الفلسطيني المتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، بما في ذلك الصراع السوري.

وفيما يتعلق بالحالة في سوريا ككل، يؤيد الاتحاد الروسي باستمرار الجهود الجماعية الرامية إلى إيجاد حل للصراع في ذلك البلد على أساس بيان جنيف الصادر عن مجموعة العمل. وفي ذلك السياق، فإننا نقدم الدعم اللازم إلى أنشطة الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي. ونرى بأن حل الأزمة يتعين أن يكون سياسيا ويتم التوصل إليه من خلال حوار يقوده سوريون، على أساس مبادئ القانون الدولي. وفي هذا الصدد، يجب على جميع أطراف الصراع وقف جميع أعمال العنف والاسترشاد فقط

بالمصالح الكبرى للشعب السوري والاضطلاع بمهمة ضمان أمنهم وتحقيق التطور الديمقراطي والحر للبلد.

وبينما يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية كبيرة فيما يخص حل الأزمة السورية، ينبغي في نهاية المطاف أن تكون عملية بقيادة سورية. وفي ذلك الصدد، نأسف لأن المعارضة السورية لم تتخذ خطوات للدخول في حوار. ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لاتخاذ هذه الخطوة، لا سيما وأن الحكومة السورية قد عبرت على استعدادها للتفاوض مع جزء واسع من قوى المعارضة.

**السيد آرو** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك وزير خارجية دولة فلسطين والممثل الدائم لإسرائيل على بيانيهما.

خلال هذه الأسابيع الأولى من عام ٢٠١٣، يعاني الشرق الأوسط من أزمتين تستدعيان بعد عام آخر من الجمود والشلل، إجراء حازما من جانب المجتمع الدولي.

أولا، فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، حذرنا الأمين العام باستمرار على مدار العام الماضي من تلاشي إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. والخيارات الآن بسيطة. إما أن يكون عام ٢٠١٣ هو العام الذي تجري خلاله مفاوضات حقيقية، تؤدي إلى التوصل إلى اتفاق نهائي يسوي جميع المسائل والمطالب، أو أنها ستشهد اختفاء هذه الفرصة الفريدة لإحلال السلام من خلال إنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء للحياة ومستقلة وذات سيادة، تعيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، مع القدس الشرقية عاصمة للدولتين.

وفي الواقع، لا يمكن إنكار الحقيقة على أرض الواقع، بالنظر إلى آخر إعلانات الحكومة الإسرائيلية بخصوص النشاط الاستيطاني، لا سيما في المنطقة E-1، الذي في حال تنفيذه سيفصل القدس عن باقي الضفة الغربية، أي عن الدولة التي من المقرر أن يكون الجزء الشرقي من المدينة عاصمة لها. إننا ندين سياسة الاستيطان تلك، التي نعتبرها غير شرعية وتشكل عقبة كبيرة أمام السلام.

وفي ذلك السياق، يشكل احتجاز إسرائيل للضرائب والرسوم الجمركية التي تحصلها باسم السلطة الفلسطينية، إجراء انتقاميا يؤدي إلى نتائج عكسية وقد دعونا إسرائيل إلى عدم اتخاذه بعد التصويت السيادي للجمعية العامة. ويجب أن يتوقف. حيث أنه يفاقم الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، مما يقوض الإصلاحات المؤسسية الناجحة التي تمت. ويتعين على المانحين التعبئة من أجل معالجة هذه المشكلة. وسيخصص الاتحاد الأوروبي قريبا جزءا كبيرا من مساهمته السنوية للميزانية الفلسطينية، وستسعى فرنسا أيضا إلى تسديد دفعة أولى من المساعدات للميزانية في أسرع وقت ممكن.

ومع ذلك، فقد آن الأوان للتوقف عن الكلام بشأن الحل القائم على الدولتين؛ حيث يجب علينا العمل على تحقيقه خلال عام ٢٠١٣. إننا ندرك الجهود الكثيرة التي بذلت منذ إبرام اتفاقات أوسلو، أولا وقبل كل شيء من جانب الولايات المتحدة.

نحن ندرك أيضا الحاجة إلى الشجاعة من جانب القادة في كل من إسرائيل وفلسطين. لكن لكي تثمر الجهود التي ستبذل في المستقبل، لا بد من تحديد إطار يمكن من خلاله استئناف المناقشات الموضوعية بشأن جميع قضايا الوضع النهائي في مناخ ملائم من الثقة وضمن إطار زمني واقعي. لقد اقترحنا بالفعل، مع شركائنا الأوروبيين، معايير لتحديد هذا الإطار. وندعو جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذه العملية – الإدارة الأمريكية الجديدة، فضلا عن الشركاء الإقليميين – قطع التزام جديد على أساس هذه المبادئ، بدعم نشط من المجتمع الدولي ككل. ثمة حاجة إلى نهج جديد، بدعم نشط من الولايات المتحدة والأوروبيين والعرب. ستقدم فرنسا

دعما غير محدود لهذه الجهود، بما في ذلك داخل مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي.

بيد أنه لن تتحقق أي عملية بدون إرادة الطرفين لإعادة بدء المفاوضات الموضوعية على الفور وبدون شروط. ويعني ذلك، على الجانب الفلسطيني، الاستفادة البناءة من المركز الناتج عن القرار ١٩/٦٧ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وعلى الجانب الإسرائيلي، أن تبين الحكومة المقبلة بصورة ملموسة نواياها السلمية حتى تتسنى استعادة الثقة التي اهتزت بسبب التدابير الأحادية الجانب.

للتوصل إلى تسوية نهائية، فإن المصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية برعاية الرئيس عباس، بما يتفق مع مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية، ضرورية. ونرحب بالجهود المصرية تحقيقا لهذه الغاية. من المهم دعم الشركاء من أجل السلام وعدم إتاحة منبر لمتطرفي حماس، التي ندين إعلانها في ما يتعلق بإسرائيل، كما نفعل دائما، بالفرنسية والعبرية، على الموقع الشبكي لسفارتنا في تل أبيب.

يسرنا أن وقف إطلاق النار في غزة قائم، لكن يتعين تعزيزه. ويشمل هذا مكافحة الاتجار بالأسلحة ورفع الحصار المفروض على غزة، من أجل توفير آفاق سياسية أخرى لسكان غزة، وضمان أمن إسرائيل على المدى الطويل. وفرنسا وشركاؤها الأوروبيون على استعداد للإسهام في هذا الجهد، ولا سيما من خلال تنشيط وتعزيز بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في رفح.

أنتقل إلى موضوعي الثاني، سوريا. لا بد أيضا أن يكون عام ٢٠١٣ عام التحرير للشعب السوري، وحالته مأساوية. وصفت لنا السيدة فاليري آموس والسيدة نافي بيلاي مرة أخرى يوم الجمعة محنة الشعب السوري – ما لا يقل عن ٦٠ ٠٠٠ قتيل و ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ، وأربعة ملايين شخص، معظمهم من النساء والأطفال، في عوز مطلق. ورغم الإدانات المتكررة من المجتمع الدولي، لا يزال نظام دمشق ينتهك القانون الدولي باستخدام القنابل العنقودية والقنابل الحارقة والآن القذائف التسيارية ضد شعبه. ونذكر بأن أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب نظام بشار الأسد سيكون غير مقبول وسيؤدي إلى رد فعل من قبل المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، فإن عجز المجلس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة أمر مخز. ولهذا السبب طلبنا مع ٥٨ دولة إلى مجلس الأمن إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. علينا ألا ندع الصمت يسدل حجابا على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب اليوم في سوريا. علينا ألا نتوقف عن المطالبة بمحاسبة السلطات السورية وعملائها والمتواطئين معهم، أمام الشعب السوري والمجتمع الدولي بعد تحرير سوريا. هذا شرط أساسي للمصالحة في البلد.

وفي ما يتعلق بالمسائل الإنسانية، تتطلب الحالة الطارئة استجابة تشمل جميع السوريين، بما في ذلك في المناطق المحررة. ونؤيد الجهود التي تبذلها منسقة الشؤون الإنسانية، السيدة آموس، والوكالات المتخصصة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بتوسيع نطاق الوصول إلى السكان المحتاجين. ومن الضروري تماما أن تأذن السلطات السورية لكامل نطاق الجهات الفاعلة الإنسانية، بالعمل في أراضيها، سواء كانت تقع تحت سيطرتها أو لا. وفي مواجهة الاحتياجات الهائلة داخل سوريا، وفي بلدان المنطقة، حيث لجأ أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ سوري، يتعين إعادة تعبئة الجهات المانحة. وفي هذا الصدد، نرحب بتنظيم مؤتمر الكويت من قبل الأمين العام.

وستواصل فرنسا أيضا العمل بالتنسيق مع التحالف الوطني السوري ووحدة تنسيق المساعدة التابعة له من أجل إيصال المساعدة إلى الفئات الضعيفة من السكان الذين لا تتوافر لهم سبل الوصول إلى قنوات المساعدة التقليدية. ونؤيد

الاتصالات التي أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع التحالف لكفالة الوصول إلى المناطق التي حررتها المعارضة.

لكن فيما عدا الأزمة الإنسانية والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن سبيل الخروج من الأزمة السورية لا يزال سياسيا. ولذلك نعمل من أجل تحقيق الانتقال وفقا لتطلعات الشعب السوري. ونؤيد الجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك، السيد الإبراهيمي، للتوصل إلى حل، ونرحب بعزمه. وللأسف، فإن الرئيس الأسد برهن، في بيانه المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير – خطاب كان بوسعه أن يلقيه قبل ١٨ شهرا، دون تعديلات – مرة أخرى على أنه أغلق الباب في وجه الانتقال السياسي.

ومع ذلك، فإن فرنسا، تشجيعا لهذا الاحتمال، تساعد المعارضة في وضع هيكل للانتقال وتستعد بنشاط للمرحلة الانتقالية. يشكل إنشاء التحالف الوطني السوري، المعترف به من جانب أكثر من مائة دولة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر في مراكش، نقطة تحول سياسي رئيسية، إذ يبين للمجتمع الدولي أن التحالف يمثل البديل السياسي الموثوق الذي كنا نأمل في رؤيته، استنادا إلى مبادئ الشمولية والديمقراطية والوحدة الوطنية واحترام حقوق الإنسان. واليوم، تعترف به أغلبية من الأعضاء في الأمم المتحدة وتقدم له الدعم. وسوف نواصل دعم هذا المشروع، الذي يمثل تطلعات الشعب السوري. ونشجع جميع أعضاء المنظمة على أن تحذو نفس الحذو.

يتوقف الانتقال السريع في سوريا على الأمن والاستقرار الإقليميين. يشكل تشريد السكان والتوترات الاجتماعية الاقتصادية في البلدان المجاورة نتيجة الأزمة السورية، وتصعيد العنف مثل محاولات النظام لتصدير الأزمة، عوامل مزعزعة للاستقرار. ونذكر النظام السوري مرة أخرى بالتزاماته في ما يتعلق باحترام السلامة الإقليمية للدول المجاورة، وفي مقدمتها التزاماته في ما يتعلق بلبنان وتركيا. وبالمثل، في الجولان، يجب أن يتوقف انتهاك المنطقة المحدودة السلاح.

وفي مواجهة مخاطر زعزعة الاستقرار هذه، فإن فرنسا مستعدة لتقديم الدعم إلى البلدان التي تستقبل بكرم اللاجئين. ونشير أيضا إلى تضامننا مع تركيا والتزام المجلس بوضع حد للإفلات من العقاب في لبنان واحترام سيادته وسلامته الاقليمية. وما فتئت فرنسا تقدم الدعم إلى الجهود التي تبذلها السلطات اللبنانية للحفاظ على وحدة البلد واستقراره. ونشجع جميع العناصر الفاعلة السياسية اللبنانية على المشاركة على نحو بناء في المشاورات بقيادة الرئيس سليمان تحقيقا لتلك الغاية.

على المجتمع الدولي إعادة تعبئة جهوده لإيجاد سبيل لتسوية الأزمتين دون تأخير. وإذا لم يشهد عام ٢٠١٣ تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، ستجتاح الاضطرابات والتطرف على الصعيد الإقليمي الضفة الغربية وغزة. ستذهب كل الجهود المبذولة منذ أوسلو سدى. إذا لم يشهد عام ٢٠١٣ تحقيق الانتقال في سوريا، سيكون علينا تحمل المسؤولية عن زعزعة استقرار المنطقة بأسرها.

**السيد روسنتال** (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نود أن نشكر السيد روبرت سيري على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما نشكر السيد رياض المالكي وممثل إسرائيل على إحاطتيهما الإعلاميتين.

يتساءل البعض عن التواتر الذي نتناول به القضية في مجلس الأمن. إذا كانت هذه الوتيرة لتقدم يحرز، فربما ليس هناك مبرر لاجتماعاتنا، لأن التقدم الضئيل الذي تحقق كان متواضعا عموما، وبالتأكيد غير منتظم بطبيعته. لكن إذا كان التواتر نتيجة لحجم وشدة التغييرات، فلاجتماعاتنا عندئذ ما يبررها تماما. شهدت منطقة، ثمنت طيلة ٤٠ عاما الاستمرارية على التغيير، موجة من الأحداث منذ عام ٢٠١١ تشير إلى التغيير بل والتغيير الجذري. وكأي انتقال آخر، لا يمكن التنبؤ بآثار ونتائج هذا التغيير، لكن ينبغي على الأقل رصده بدقة.

لن أتناول اليوم الصورة الأشمل، بل سأركز بدلا من ذلك على قضيتين من قضايا الساعة: الحالة في سوريا، وعملية السلام في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالحالة في سوريا، فقد تركزت أعمال المجلس خلال الجزء الغالب من العام الماضي، على البحث عن حل سياسي للصراع الذي أحكم قبضته على ذلك البلد. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها أولا كوفي عنان، ثم تلتها الجهود التي بذلها الأخضر الإبراهيمي، فقد شهدنا على مدى الأشهر الماضية زيادة في استخدام العنف من جانب الحكومة والمعارضة المسلحة على حد سواء. وقد أدى ذلك إلى وفاة الآلاف من المدنيين الأبرياء، ومعاناة الملايين من السكان، بالإضافة إلى خلق أزمة إنسانية ذات أبعاد خطيرة.

ولا تزال غواتيمالا تؤمن بشدة أن الحل الوحيد للصراع في سوريا يكمن في التزام الطرفين بإلقاء أسلحتهما والتفاوض بشأن إيجاد مخرج سياسي. ونحن ندرك أن منطق الحرب، الذي يبدو منطقا سائدا لدى كلا الطرفين – الحكومة والمعارضة المسلحة – يمنع الوصول إلى حل سهل. غير أن من الواضح أن إطالة أمد الصراع المسلح لن يؤدي إلا إلى زيادة الكراهية الطائفية بين أفراد الشعب، مقترنة بمخاطر إضافية تتعلق بانتشار آثارها إلى الدول المجاورة. وفي ذلك السياق، فإن إشراك المجتمع الدولي سيكون هاما للغاية.

ويجب أن يكون أي اتفاق بشأن الانتقال في سوريا يتم التوصل إليه نتاجا لعملية شاملة بقيادة الشعب السوري، وأن تحترم فيه حقوق الجميع. ونرى أن من الضروري أن تحظى أي حكومة انتقالية بالدعم من جميع الشعب السوري، علاوة على أن تكون نتاج عملية انتخابية ديمقراطية. ومع ذلك، ينبغي أن نوضح هنا أن جميع المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في سوريا يجب أن يعاقبوا على أفعالهم، أيا كانوا، فليس من سبيل للسماح بالفظائع التي ارتكبت في سوريا بكل ذلك الحجم بالإفلات من العقاب.

وأود أن أنتقل الآن إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. ففي عام ٢٠١٣،سيكون قد مر ٢٠ عاما منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو. وإنه لأمر محزن للغاية أن نعترف بأننا لسنا أقرب اليوم إلى حل قائم على وجود دولتين ذاتي سيادة وتعيشان في سلام داخل حدود آمنة، بالمقارنة إلى ما كنا عليه في عام ١٩٩٣. غير أن الإحباط قد تزايد على مدى تلك السنوات الـ ٢٠ بسبب عدم إحراز التقدم، ونتيجة للتدهور المرتبط بميل كل طرف لإلقاء اللوم على الآخر فيما يتعلق بعدم إحراز التقدم. وعليه، فقد أصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى أن نعطي فرصة لتلك الرؤية لتصبح حقيقة واقعة في نهاية المطاف.

ونحن لم نتخل عن الأمل، من جانبنا على الأقل. وحين ننظر في الخيارات المتاحة لمعالجة ما أصبح يعرف اصطلاحا لدينا باسم ”القضية الفلسطينية“، فإنه يجب ألا ينظر إلى خيار الدولتين – إسرائيل وفلسطين، تعيشان في سلام ووئام داخل حدود آمنة – على أنه حلم بعيد المنال، بل يجب أن ينظر إليه على أنه الخيار الأفضل والأكثر قربا وقابلية للتحقق. ولكي يتحقق ذلك، فإنه يجب على الأطراف المعنية على نحو مباشر –بطبيعة الحال – إظهار الإرادة السياسية والالتزام بالتفاوض بشأن مضمون ونطاق الاتفاق النهائي. ولا شك أن المفاوضات المباشرة بين الطرفين هي الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى اتفاقات دائمة.

وإلى أن تحدث مفاوضات من هذا القبيل، يجب على المجتمع الدولي أن يحث الجانبين على تجنب أي أعمال أو تصرفات أو استفزازات من شأنها أن تحول دون إمكانية العودة إلى طاولة المفاوضات. ويشمل ذلك – بطبيعة الحال – منع إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على إسرائيل، بل يشمل أيضا

تجميد توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ما دامت تلك المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي. ومن المثير للقلق أن الحكومة الإسرائيلية تواصل زيادة بناء مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في المناطق الحساسة مثل التي تعرف باسم منطقة E-1. ويندرج في الفئة نفسها، قرار الحكومة الإسرائيلية بوقف التمويل من عائدات الضرائب المخصصة للسلطة الفلسطينية بهدف تمكينها من صرف رواتب موظفي الخدمة المدنية.

وبعبارة أخرى، فإن جميع الأعمال التي تهدد إمكانية التوصل إلى حل دائم على أساس يومي، هي أعمال غير مبررة، لكونها تقوض أي أمل لأن يتمتع هذان الشعبان بحياة السلم والأمن. ومن غير المبرر أيضا أن تؤدي قرارات الحكومات والجماعات المسلحة إلى إدامة الكراهية والانفصال بين شعبين هما في أمس الحاجة إلى العيش معا.

ولكل هذه الأسباب، فإننا نؤكد أنه يجب على المجتمع الدولي، في إطار الأمم المتحدة، إدانة جميع الانتهاكات أيا كانت، بما في ذلك ما يتعلق بالأمن، وأن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة لوضع حد لتلك الانتهاكات. ولا يمكن أن نتوقع من الطرفين أن يتصرفا على نحو مسؤول في حين يتجنب الآخرون عمدا إدانة أفعالهما.

وأخيرا، يرى وفد بلدي أنه عبر احترام حقوق هذين الشعبين، فضلا عن الالتزام الثابت بالتوصل إلى حل سلمي فقط، يتمكن كلاهما من العيش معا داخل حدود آمنة وقوية.

**السير مارك ليال غرانت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المنسق الخاص، روبرت سيري، على إحاطته الإعلامية، ووزير الخارجية الفلسطيني، السيد المالكي، والممثل الدائم لإسرائيل على إسهاماتهما في مناقشة اليوم.

تؤكد أحداث الشهرين الأخيرين من عام ٢٠١٢ على الحاجة الملحة إلى أن نتناول جميعا عملية السلام في الشرق الأوسط. ذلك أن المفاوضات من أجل التوصل إلى حل الدولتين هي السبيل الوحيد الذي يكفل للشعب الإسرائيلي حقه في الأمن، وللشعب الفلسطيني الدولة التي يستحقها. ويتسم عام ٢٠١٣ بكونه عاما حاسما. فالفرصة المؤدية إلى حل الدولتين آخذة بالتضاؤل على نحو مطرد. وما لم نبذل جهودا منسقة وعأجلة نحو إجراء المفاوضات في عام ٢٠١٣، فسنجد أنفسنا في حالة لا يوجد فيها حل يقوم على دولتين لنتكلم عنه من الأساس. وهناك خطر جدي يتمثل في الحقائق الماثلة على الأرض، وعلى وجه التحديد، النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، الذي يعني احتمال عدم إمكانية إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء.

بدون ذلك، لن يكون ثمة من أمن لإسرائيل. وعلاوة على ذلك، يظل حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني له أهميته الحاسمه لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في منطقة الشرق الأوسط.

للطرفين نفسيهما، بطبيعة الحال، دور مركزي في تحقيق عودة ذات مصداقية إلى المفاوضات. وندعو كلا من الرئيس عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي المقبل أن يظهرا القيادة الجريئة والحاسمة المطلوبة لدفع العملية إلى الأمام. بيد أن تاريخ الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ومجرياته السياسية تظهران أن الدور القيادي الخارجي الجاد مطلوب أيضا للحث على العودة إلى المفاوضات. ونتطلع بصفة خاصة إلى الولايات المتحدة لتظهر ذلك الدور القيادي ولتدفع عملية السلام إلى الأمام.

وتقف المملكة المتحدة، جنباً إلى جنب مع شركائنا الأوروبيين، على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم السياسي والعملي. يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل من الجهود في عام ٢٠١٣ أكثر مما بذل منذ اتفاقات أوسلو للسلام قبل ٢٠ عاما.

وتضطلع بلدان المنطقة بدور حيوي في تحديد الإيجابيات التي تتأتى من حل الصراع، بما في ذلك زيادة الأمن على

المدى الطويل في منطقة الشرق الأوسط. ونحض البلدان في المنطقة على أن تفكر كيف يمكنها أن تسهم إسهاما إيجابيا في المساعدة على تهيئة بيئة مؤاتية للعودة إلى المفاوضات.

إذا أريد إحراز تقدم حقيقي عام ٢٠١٣، فيجب على كلا الجانبين أن يعزفا عن الإتيان بخطوات من شأنها أن تؤدي إلى انتكاس عملية السلام. بالنسبة للسلطة الفلسطينية، يعني ذلك العودة إلى المفاوضات بدون شروط مسبقة وتجنب الخطوات التي تعمق انعدام الثقة. وبالنسبة للحكومة الإسرائيلية، يعني ذلك الاستعداد للشروع في مفاوضات جادة ووقف النشاط الاستيطاني، الذي هو غير قانوني بموجب القانون الدولي.

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، في أعقاب الإعلان عن بناء أكثر من ٤ ٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة، أصدرت فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا والبرتغال بيانا أعربنا فيه عن معارضتنا القوية لخطط إسرائيل الرامية إلى توسيع بناء المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، ولا سيما الخطط الرامية إلى تطوير المنطقة E-1. ومع ذلك، ظللنا منذ ذلك الحين، نشهد المزيد من النشاط الاستيطاني، بما في ذلك القرار الصادر في ٧ كانون الثاني/يناير بالموافقة على حدود تقسيم المناطق، وهو ما يحول عملياً بؤرة نوفاي نحيميا غير القانونية، الواقعة في شمال الضفة الغربية، إلى مستوطنة بموجب القانون الإسرائيلي.

وجرى نشر العطاءات لتشييد ١٩٨ وحدة استيطانية في منطقة الخليل، ما من شأنه، إنْ تم، أن يعرض للخطر استمرارية إقليم الدولة الفلسطينية في المستقبل. تدين المملكة المتحدة هذه الأعمال، المستفزة جدا وتتعارض مع اتفاقيات جنيف. مثل هذه الخطوات تضر بسمعة إسرائيل على الصعيد الدولي، كما تضر بعملية السلام.

من الضروري أيضا أن تقوم الحكومة الإسرائيلية باستئناف تحويل الإيرادات الضريبية إلى السلطة الفلسطينية، وفقا لالتزاماتها بموجب بروتوكول باريس. ونعلم أن مبلغ ١٢٠ مليون دولار يُحتجز شهرياً، وهو ما يعادل في العادة نسبة ٤٤ في المائة من إجمالي إنفاق السلطة الفلسطينية.

ينبغي أن تشكل الحالة المالية المتردية للسلطة الفلسطينية مصدر قلق لنا جميعا. ومن مصلحتنا جميعا أن نكفل استدامة السلطة الفلسطينية. المملكة المتحدة من الداعمين الرئيسيين للسلطة الفلسطينية، وستواصل دعمها القوي لجهودها في بناء الدولة. ونحث شركاءنا الدوليين على أن يفعلوا كل ما بوسعهم لدعمها، ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي القاضي بتسبيق دعمه لميزانية السلطة الفلسطينية بدفع مبلغ ٢٠ مليون يورو مقدماً هذا الشهر.

ترحب المملكة المتحدة بالعمل الذي تضطلع به الأطراف المشاركة في مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة، وتظل على أهبة الاستعداد لدعم الأطراف في تنفيذه. من المهم الآن العمل على تخفيف القيود المفروضة على غزة، ووضع حد لتهريب الأسلحة، وتحقيق المصالحة الفلسطينية من أجل زيادة فرص بلوغ السلام الطويل الأجل.

ولن نبرح نتابع عن كثب التطورات المرتبطة بالمصالحة الفلسطينية. فوجود حكومة فلسطينية متصالحة أمر ضروري للسلام في نهاية المطاف. ولطالما أوضحنا أننا سنتعامل مع أي حكومة فلسطينية تثبت، بالأقوال والأفعال، أنها ملتزمة بالمبادئ التي حددها الرئيس عباس في القاهرة في أيار/مايو ٢٠١١.

في سوريا، العنف مستمر بوتيرة مروعة، حيث يتحمل النظام القسط الأكبر من المسؤولية بسبب استخدامه الغارات الجوية، والقذائف التسيارية، والأسلحة الثقيلة. وعلى الرغم من محاولات النظام إلقاء اللوم على المعارضة، فقد بات من الواضح الآن أن التفجيرات الأخيرة في جامعة حلب، التي أدت إلى مقتل أكثر من ٨٠ شخصا، كان سببها قذائف أطلقتها طائرات النظام. لقد ارتكبت أعمال فظيعة في شتى

أنحاء سوريا، ولذلك نحن ندعم الدعوة إلى إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

المعارضة السورية تتصف على نحو متزايد بالمصداقية والتنظيم. وهي تستند إلى توق الشعب السوري العارم إلى الحرية التي ظل محروما منها طوال عقود. لم تصمد المعارضة أمام أشد مستويات القمع الوحشي التي يمكن تصورها فحسب، بل عززت مركزرها ووطدته بينما الشعب يبتعد عن نظام لحق به العار وفقد مصداقيته.

يجب على النظام أن يدرك أن الذبح لن يدفع الشعب السوري إلى الاستسلام. ولن يستطيع سحق المعارضة بالقوة. يجب على النظام أن يدرك الحاجة إلى الأخذ بالمسار السياسي، الذي يبدأ بالوفاء بواجباته في تحقيق وقف مستدام للأعمال العدائية، كما طلب ذلك المجلس مراراً وتكراراً. نحن ندعم بقوة المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، في جهوده الرامية إلى بلوغ ذلك الهدف.

نريد أن نرى انتقالا سياسياً سلمياً يدعمه المجتمع الدولي والمجلس. لكن يجب أيضا أن نتحلى بالواقعية. ما من حركة معارضة تريد أن تضطلع بدور في مستقبل سوريا ستكون مستعدة للعمل مع الأسد. يستطيع المرء أن يسوق حججاً أخلاقية قوية تثبت ضرورة مغادرة الأسد، لكن هناك واقع عملي بنفس القدر من القوة. فأي عملية انتقالية بمشاركته لن تكون، ببساطة، مستدامة. لا بد أن يكون هناك انفصال واضح عن الزعيم الذي أطلق العنان لهذه المذبحة ضد شعبه.

نريد من المجلس أن يقوم بالدور الذي أنشئ للوفاء به. وعدم قيامه بذلك حتى الآن يضر بسمعته. نحن على استعداد للعمل مع السيد الإبراهيمي لاستئناف الجهود في المجلس من أجل التوافق على الخطوات الضرورية التي تكفل الانتقال السياسي السلمي.

ولكن يلزمنا أن نوضح أن عملية الانتقال جارية بالفعل، سواءً بتأثير من جانبنا أم بدونه. فبينما يظل المجلس موصدا، سنواصل نحن وشركاؤنا العمل خارج المجلس لمساعدة الشعب السوري في الإعداد للمرحلة الانتقالية التي يريدها ويستحقها.

وفي الوقت نفسه، لا يزال الشعب السوري يدفع ثمنا باهظا تحت نظام الأسد الوحشي. سيتيح مؤتمر المانحين في الكويت المقرر عقده نهاية هذا الشهر الفرصة للمجتمع الدولي لزيادة دعمه للجهود المتعددة الأطراف الرامية لمساعدة أولئك الذي هم في أمس الحاجة.

قد ساهمت المملكة المتحدة بمبلغ ١١٠ مليون دولار من أجل دعم شعب سوريا والمنطقة. ولكن حتى الآن لا تزال المساهمات الإجمالية المقدمة من المجتمع الدولي غير كافية للأسف. يجب أن نكون جميعا على استعداد لزيادة الدعم المالي للمساعدة في تخفيف معاناة الشعب السوري.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

**السيد لوكا** (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الشاملة جدا، وكذلك وزير الشؤون الخارجية في فلسطين، الدولة المراقب، والممثل الدائم لإسرائيل، على بيانيهما.

تؤيد لكسمبرغ تأييداً كاملا البيان الذي سيدلي به لاحقاً المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

سأبدأ بعملية السلام في الشرق الأوسط، قبل أن أنتقل إلى سوريا.

الحالة تبعث على القلق. قد أثارت التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط قدراً كبيرا من عدم اليقين. يتجلى ذلك في الزيادة المستمرة في عدد المستوطنات، في انتهاك للقانون الدولي؛

وتكرار احتجاز تحويل الإيرادات الضريبية الفلسطينية ؛ وتفشي البيانات الاستفزازية التي يدلى بها متطرفون من جميع الأطراف.

يساور لكسمبرغ بالغ القلق إزاء القرارات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية في أعقاب قيام الجمعية العامة، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بمنح فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو. لقد اعترى لكسمبرغ، شأنها شأن شركائها في الاتحاد الأوروبي، الانشغال العميق إزاء خطط توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما المشاريع في المنطقة E-1. نعارض ذلك معارضة حازمة. وتنفيذ هذه المشاريع سوف يقوض بشكل خطير آفاق التوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع من خلال تعريضه للخطر فرص إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء، ومتصلة الأطراف، وتكون القدس العاصمة المستقبلية للدولتين.

وإزاء ذلك، زادت التوترات في الضفة الغربية على نحو يثير الجزع. فالمتطرفون في كلا الجانبين يغذون الاعمال الاستفزازية التي يتبادلونها. فماذا يمكن أن يقال عن هذه الحالة، سوى أن هذا التطرف هو هبة من السماء لأولئك الذين يسعون إلى الحيلولة دون إحياء عملية السلام التي تحتضر؟ وماذا يمكن أن يقال عن التصريحات التي ترفض منح إسرائيل الحق في الأمن، أو حتى الحق في الوجود، سوى أنها سبيل لمنع تحقيق السلام – كما لو أن هناك بعد قرابة ٦٥ عاما من الصراع، رغم كل الصعاب، أي نوع من الأمل لحل الصراع عن طريق تجنب الحوار الحقيقي؟

كيف يمكننا إعادة إطلاق عملية السلام؟ لقد تم وضع الأساس لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط مرات عديدة. ونحن جميعا على دراية بشروط هذه المعادلة. وحان الوقت لاتخاذ تدابير جريئة وملموسة بغية تحقيق السلام. والمفاوضات بين الطرفين يجب استئنافها في نهاية المطاف. ولن يكون ممكنا التصدي للأسباب الجذرية للصراع بين إسرائيل وفلسطين إلا عن طريق المفاوضات.

وأيا كانت الحكومة التي ستشكل بعد الانتخابات التي جرت أمس في إسرائيل، نأمل أن يتصرف الإسرائيليون والفلسطينيون بسرعة ويتفقوا على طرائق الاستئناف الفوري للمحادثات المباشرة. وبناء على هذا الاتفاق، وفي سياق إطار موثوق به يتمحور حول معايير واضحة ترسي الأساس للمفاوضات ويستند هو نفسه إلى جدول زمني دقيق، يمكن من ثم أن يتفق المفاوضون على بذل جهود جديدة وهامة لتحقيق السلام. وبغية استئناف هذه المفاوضات، سيلزم تقديم الدعم الدولي المناسب، فضلا عن التزام حاسم من جميع المشاركين الرئيسيين، ومن بينهم الولايات المتحدة.

وسوف تبذل لكسمبرغ كل ما في وسعها في المجلس، وبوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، لتزويد كلا الطرفين بكل الدعم الذي يحتاجان اليه لتحديد الحل الوسط والقبول به، وهو الذي بعد كل ما يجري قوله وفعله، سيكون بالضرورة مؤلما ولكنه ضروري. ولبلدان المنطقة دور حاسم تؤديه في هذا الصدد.

ونعتقد أن جزءا مهما من المعادلة المؤدية إلى تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني سوف يشمل أيضا المصالحة بين الفلسطينيين، تحت قيادة الرئيس عباس. وفي هذا السياق، نرحب بجهود الوساطة التي تبذلها مصر.

واسمحوا لي أن أضيف بضع كلمات حول موضوع الأزمة المالية غير المسبوقة التي تواجه السلطة الفلسطينية حاليا. لكسمبرغ تناشد إسرائيل الإفراج فورا عن الإيرادات الضريبية التي تتلقاها نيابة عن السلطة الفلسطينية، وذلك تمشيا مع بروتوكول باريس. وعلى صعيد ثنائي، تقدم لكسمبرغ مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو سنويا إلى السلطة الفلسطينية. ويأتي هذا الإسهام إضافة إلى المساهمات الكبيرة التي يقدمها الاتحاد

الأوروبي، والتي تساهم فيها أيضا لكسمبرغ، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي. ولقد أعلن الاتحاد الأوروبي في الأسبوع الماضي تحديدا صرف مبلغ ٦٠ مليون يورو لمساعدة السلطة الفلسطينية على دفع الأجور والمعاشات التقاعدية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣. وندعو الجهات المانحة الأخرى، وبخاصة دول المنطقة، إلى إظهار تضأمنها. أما بخلاف ذلك، فإن قابلية بقاء السلطة الفلسطينية وعملية إنشاء البنية الأساسية للدولة سوف تتعرضان لخطر جدي.

ويجب أيضا تقديم كل الدعم اللازم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لما تقوم به من أنشطة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان. ووفقا لتقارير الأونروا، فإن اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم ٥٢٥ ٠٠٠ لاجئ في سوريا هم من بين الأقليات الأكثر تضررا من الصراع الحالي في سوريا، مع اعتماد ٨٠ في المائة منهم على الأونروا للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

انتقل الآن إلى الوضع في سوريا. خلال المشاورات التي اجراها المجلس في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وصفت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافانيثيم بيلاي، ووكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيدة فاليري آموس، الوضع المأساوي في سوريا، حيث يجري انتهاك حقوق الإنسان، وبلغت الضائقة الإنسانية مستويات لا تصدق. إن الأرقام ليست بحاجة إلى برهان. فبعد عامين تقريبا من الصراع، قتل جراء المعارك أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص. وهناك أكثر من ٤ ملايين نسمة متضررون مباشرة من الأزمة ويحتاجون إلى المعونة الإنسانية، بينما الأعمال القتالية المستمرة وظروف الشتاء الحالي تزيد من تفاقم الوضع. ويجب الآن أكثر من أي وقت مضى كفالة وصول المساعدات الإنسانية. ونأمل من زيارة السيدة آموس إلى سوريا أن تحرز تقدما في هذا الصدد، بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدات الأساسية من البلدان المجاورة.

والمجتمع الدولي، من جانبه، يجب أن يفعل كل ما في وسعه لتخفيف معاناة السكان المتضررين ولتقديم الدعم إلى البلدان المجاورة لسوريا – تركيا، ولبنان، والأردن، والعراق – التي تستضيف النازحين السوريين بسخاء وتفان. ولقد بلغت الأزمة مداها بحيث بات من الضروري توفير الموارد المالية اللازمة للوفاء بالاحتياجات المحددة في خطة الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية لسوريا والمنطقة. ويجب على مؤتمر المانحين المقرر عقده في ٣٠ كانون الثاني/يناير في مدينة الكويت أن يعمل على تعبئة هذه الموارد. ولقد قدمت لكسمبرغ حتى الآن مساهمات إنسانية بقيمة مليوني يورو لمساعدة الأشخاص المتضررين من الأزمة السورية، وهي تزمع الإعلان عن مساهمة إضافية كبيرة في ٣٠ كانون الثاني/يناير.

ومع ذلك، فإن الازمة هي ازمة سياسية طارئة بقدر ما هي ازمة إنسانية. وفي نهاية المطاف، لن يجري التصدي للتحديات الإنسانية إلا عن طريق عملية سياسية تفاوضية للأزمة. ويجب على سوريا أن تضطلع بعملية سياسية انتقالية تلبي طموحات جميع السوريين. هذا هو السبيل الوحيد لاستعادة السلام في سوريا وحماية أمن المنطقة. وإلا فإن قائمة الفظائع، للأسف، ستظل تكبر.

ونكرر دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها السيد الإبراهيمي بغية تحقيق نتائج سياسية للصراع في أسرع ما يمكن. ويجب أن نوفر له كل الدعم اللازم لكي يحرز التقدم على هذا المسار. ونحن مدينون بذلك للشعب السوري، الذي هو قبل كل شيء ضحية تعنت السلطات التي تتشبث بالسلطة. ولكسمبرغ تقف جنبا إلى جنب مع الشعب السوري في كفاحه الباسل من أجل تحقيق الحرية والكرامة والديمقراطية.

وحسبما أكدت السيدة بيلاي في الأسبوع الماضي، وحسبما سبق أن ذكرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة، فإن انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية باتت اكثر انتشارا. وهناك عدد متزايد من هذه الأفعال التي يمكن وصفها بجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. تلك الجرائم لا يمكن أن تمر دون عقاب. وأولئك المسؤولون عن الفظائع التي ترتكب في سوريا يجب أن يخضعوا للمساءلة عن أفعالهم، دون تمييز من أي نوع كان. وتنطبق هذه المساءلة أولاً وقبل كل شيء على السلطات الوطنية.

ولنظام العدالة الدولية دور تكميلي يؤديه في التدخل حيثما هناك رفض أو عدم قدرة على التصرف على المستوى الوطني. والواضح أن سوريا لم تستجب لنداءات المجتمع الدولي في هذا الصدد. وتعتقد لكسمبرغ أنه في غياب نظام موثوق به ونزيه ومستقل للمساءلة، يجب على المحكمة الجنائية الدولية أن تتصدى لهذه الحالة. لذلك، تؤيد لكسمبرغ المبادرة السويسرية القاضية ببعث رسالة إلى رئيس مجلس الأمن تدعو المجلس إلى احالة الوضع السائد في سوريا منذ آذار/مارس ٢٠١١ إلى لمحكمة الجنائية الدولية، دون استثناء ودون تمييز بشأن المزعومين بارتكاب تلك الجرائم. وهذا المطلب تدعمه ٥٨ دولة من كل منطقة في العالم. وسوف نظل ملتزمين بكفالة ألا يذهب نداء المساءلة هذا ادراج الرياح.

**السيد ندوهونغريش** (رواندا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة. كذلك أشكر السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية عن الحالة العامة في المنطقة. أرحب أيضا بالسيد رياض المالكي، وزير خارجية فلسطين والسفير رون بروسور ممثل إسرائيل.

منذ أكثر من ستة عقود على تأسيس منظمتنا وإنشاء دولة إسرائيل نناشط أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى مراجعة ضميرهم الجماعي فيما يتعلق بالسلام في الشرق الأوسط. ومن الواضح أن رواندا قلقة إزاء الوضع السياسي الراهن في إسرائيل وفلسطين، وإزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية.

إن رواندا شأنها شأن الاتحاد الأفريقي تكرر بأنه ما من سبيل مجدٍ أمام هاتين الدولتين سوى الحل السياسي القائم على أساس الدولتين. وسيتطلب ذلك الحل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل. وفي ذلك الصدد، تشعر رواندا بعميق القلق إزاء سائر البيانات الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية في أعقاب تصويت الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي منح الفلسطينيين مركز دولة مراقبة في الأمم المتحدة. وتتضمن هذه البيانات إعلانات عن بناء أكثر من ٧ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية، بما في ذلك ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية في المنطقة E-1 في القدس الشرقية.

إن سياسة الاستيطان هذه ليست انتهاكا للقانون الدولي فحسب، وبخاصة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولكنها أيضا وفوق ذلك كله سوف تجزئ الضفة الغربية وتجعل الدولة الفلسطينية التي نتمنى أن نراها دولة قادرة على البقاء. وعلاوة على ذلك، فإن رواندا تحض إسرائيل على إنهاء إمساكها عن توريد العوائد الضريبية الفلسطينية، الأمر الذي فاقم من حالة إنسانية حرجة أصلا.

ومع ذلك، تعتقد رواندا أن أمن إسرائيل وشعبها حيوي لإيجاد حل سياسي. وفي ذلك الصدد، ندين إطلاق القذائف الصاروخية والهجمات الإرهابية على الأراضي الإسرائيلية، والرد غير المتناسب والعشوائي على شعب غزة. ونأمل في استمرار وقف إطلاق النار الذي تحقق في غزة بفضل ما قام به الرئيس المصري مرسي. وندين أي عبارات تصدر عن قيادة حماس تُبطل وجود إسرائيل وتدعو إلى تدميرها.

إن رواندا تؤيد تأييدا راسخا السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس عباس، وتدعو من أجل وحدة ومصالحة الشعب الفلسطيني وقادته. وتؤيد رواندا الجهود المصرية الرامية إلى تحقيق تلك الغاية. وهذه المصالحة شرط أساسي للاتساق السياسي في دعم المصالح الفلسطينية. ومهما يكن من أمر، إن أي مصالحة بين القادة الفلسطينيين يجب أن تقترن بالتخلي القاطع عن الإرهاب من جانب بعض قادة حماس واعترافهم بحق إسرائيل في العيش، وهو حق لا يمكن إبطاله.

ويكرر بلدنا بأن الحوار السياسي المباشر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية هو وحده الذي يفضي إلى حل دائم للتراع. ونأمل في أعقاب الانتخابات التي جرت أمس في إسرائيل أن تستأنف الاتصالات بين الطرفين. وفي ذلك الصدد، بينما نلتزم التزاما تاما بحق الشعوب في تقرير مصيرها، تذكّر رواندا بأنه لا يوجد طريق مختصر للسلام. ومن أسف، أن التاريخ علمنا أن أي عمل من جانب واحد ما من شأنه إلا أن يفاقم حالة خطيرة بالفعل. ومن الجهة الأخرى، نؤيد جهود الوساطة التي تقوم بها المجموعة الرباعية على الرغم من أننا نأسف للجمود الدبلوماسي الراهن. لذلك ندعو المجموعة الرباعية والبلدان الأخرى التي لديها تأثير على طرفي التراع إلى مضاعفة جهودها باستنباط مبادرات جديد لإحلال السلام.

أود أن أقول بضع كلمات عن الصراع في سوريا. إن رواندا تدين العنف في ذلك البلد والذي أودى بحياة أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص خلال ٢٢ شهرا، وفقا لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونذكّر بأن مسؤولية الحماية تقع بصورة رئيسية على عاتق الحكومة السورية التي ارتكب جيشها، وفقا للعديد من التقارير، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كذلك ندين الجرائم التي ارتكبتها المعارضة، بما في ذلك الهجمات التي ارتكبتها المجموعات الإرهابية.

وكما هو ينسحب على التراع الإسرائيلي الفلسطيني، نعتقد أن إيجاد حل للصراع السوري يقتضي حوارا سياسيا مفتوحا ومباشرا. وكما قال غاندي، إن القوة لا تنبع من القدرة البدنية. إنها تأتي من الإرادة التي لا تُقهر. لذلك نحض الأطراف السورية على التحلي بالقوة والإرادة بانخراطها في حوار سياسي، فهو السبيل الوحيد المفضي إلى إنهاء معاناة الشعب السوري. وفي ذلك الصدد، تشيد رواندا بالسيد الأخضر الإبراهيمي، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، على جهوده التي لا تعرف الكلل لإحلال السلام في سوريا. كذلك نعتقد أن أي حل سياسي يجب أن يرتكز على بيان جنيف ويكفل تحقيق العدالة للشعب السوري. ومع ذلك نكرر إيماننا بأنه لا بد للسوريين من أخذ زمام مصيرهم بأنفسهم، وأي تدخل أجنبي، سواء أكان عسكريا، أو سياسيا أو قانونيا ما من شأنه إلا أن يعقد عملية سلام صعبة أصلا.

في الختام، من الواضح أن الوضع الراهن في الشرق الأوسط ستكون له آثار مدمرة ليس بالنسبة للمنطقة فحسب، بل أيضا للعالم برمته. ونذكر بأن الحالة ما برحت لفترة من الوقت تمكن الإرهاب الإسلامي وتعزز انتشار أسلحة التدمير الشامل. لذلك نهيب بالجميع تحمل مسؤولياتهم.

**السيد كوينلان** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر روبرت سيري على تقريره. ونرحب بوجود وزير الخارجية الفلسطيني، السيد المالكي، والممثل الدائم لإسرائيل السفير بروسور.

وكثيرا جدا ما نقول في هذا المجلس أن الحالة بين إسرائيل والفلسطينيين عند منعطف حاسم، وفي الحقيقة إنها كثيرا ما تكون كذلك. ولكن يبدو أننا الآن نواجه مرحلة حاسمة. من الواضح جدا أن الوضع الراهن لا يمكن استدامته. إن إمكانية حل الدولتين تتلاشى بسرعة. وقد حان الوقت لبذل جهد

جديد لبعث الحياة في عملية السلام، ولكن بالتركيز الحقيقي ليس على العملية ولكن على الهدف، أي السلام.

إن الصراع في إسرائيل وغزة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ قد أبرز مرة أخرى المخاطر الأساسية التي يتعرض لها السلم والأمن تتمثل في السماح للوضع الراهن بأن يستمر. لقد دانت أستراليا الهجمات الصاروخية على إسرائيل من غزة. وسلمنا بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس. ومن الواضح أننا رحبنا بوقف إطلاق النار وأشدنا بدور القيادة المصرية بالتوسط في الاتفاق مع دعم من آخرين.

بيد أنه لكي يكون تنفيذ وقف إطلاق النار فعالا من المهم جدا تكثيف الجهود الرامية إلى منع تدفق الأسلحة إلى غزة. وبينما نقر بأن إسرائيل قد اتخذت بالفعل بعض الخطوات في هذا الصدد، ثمة حاجة ملحة لتخفيف آخر للقيود المفروضة على تدفق السلع المشروعة إلى غزة وخروجها منها ليتسنى لاقتصاد غزة أن ينمو. وبطبيعة الحال، فإن وقف إطلاق النار لا يكفل سلاما دائما. والطريقة الوحيدة لضمان ذلك، كما نعرف، هو استئناف إسرائيل والفلسطينيين المفاوضات بدون شروط مسبقة نحو حل الدولتين.

إن قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ بشأن منح الفلسطينيين مركز دولة مراقبة غير عضو جسد التأييد الدولي لدولة فلسطينية في المستقبل فضلا عن القلق العميق إزاء استمرار الجمود على أرض الواقع. لقد امتنعت استراليا عن التصويت على القرار للإعراب عن تأييدنا للدولة الفلسطينية وعن قلقنا ومفاده أن الطريقة الوحيدة للتوصل إلى واقع الدولة للفلسطينيين يسير من خلال المفاوضات المباشرة. وتحث أستراليا إسرائيل والفلسطينيين على عدم استغلال التصويت أو المبالغة في الرد عليه. وعوضا عن ذلك يجب أن تكون الإجراءات التي يتخذها الجانبان في صالح السلام ولا ينبغي لأي طرف أن يضع العقبات أمام ذلك الهدف.

لذلك، أستراليا ما برحت تشعر بالقلق العميق إزاء قرارات إسرائيل بتوسيع المستوطنات. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، إنها تقوض آفاق السلام وتهدد تهديدا مباشرا جدوى إقامة دولة فلسطينية مجاورة، ومن ثم التوصل إلى حل الدولتين عن طريق المفاوضات. إن الإعلانات الأخيرة في منطقة E-1 كانت مبعث قلق بشكل خاص وحولتنا أيضا عن طريق السلام، وسنظل نشعر بالقلق جراء حالات العنف التي يقوم بها المستوطنون.

كما ندعو السلطة الفلسطينية إلى ممارسة ضبط النفس وتجنب الأعمال الاستفزازية في المحافل الدولية. ونحث الفلسطينيين على حل خلافاتهم الداخلية والاتحاد من أجل السلام ووقف أعمال العنف ضد إسرائيل.

وفي نفس الوقت، نحن بحاجة إلى تعزيز دور السلطة الفلسطينية، وهو أمر أساسي للاستقرار في المنطقة. وندعو البلدان القادرة على تقديم مزيد من الدعم المالي للسلطة إلى القيام بذلك. وقد قدمت أستراليا التزاما مدته خمس سنوات. ومن المهم بشكل حيوي أيضا استئناف تحويل عائدات الضرائب إلى السلطة.

وأستراليا، شأنها في ذلك شأن الجميع، تريد أن ترى إسرائيل تعيش في أمن وسلام جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية تملك مقومات البقاء. والأمن الدائم لإسرائيل وإقامة دولة فلسطينية لا يمكن تحقيقهما باتخاذ إجراءات أحادية الجانب. ولا يمكن تحقيقهما إلا من خلال التفاوض على حل قائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، مع تبادل الأراضي المتفق عليه. وأستراليا تدعو إسرائيل والفلسطينيين إلى العودة للمفاوضات المباشرة بحسن نية مع الاستعداد لتقديم التنازلات المطلوبة من الجانبين للتوصل إلى تسوية. كما ندعو الجانبين إلى الامتناع عن اتخاذ مزيد من الإجراءات التي تقوض الثقة وتضر بفرص استئناف المفاوضات.

يدخل الصراع المتفاقم في سوريا عامه الثالث قريبا. ولا بد وأن نشعر بالصدمة إزاء تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تشير إلى أن حصيلة القتلى بلغت ٦٠ ٠٠٠ على الأقل. وأستراليا، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، ستعمل على تشجيع تنفيذ استجابة قوية وموحدة ليتسنى البدء في عملية انتقال سياسي. ونحن نؤيد عمل الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي، بما في ذلك دعوته إلى دعم قوي من المجلس لتعزيز فرص الانتقال. وينبغي للمجلس أن يدرس من جديد الكيفية التي يمكنه بها دعم جهود السيد الإبراهيمي على أفضل وجه. واستمرار التقاعس لن يؤدي إلا إلى الحكم على السوريين بالمزيد من إراقة الدماء وعلى المنطقة بالمزيد من عدم الاستقرار.

وقد أتيحت للرئيس الأسد فرص كثيرة لوضع حد للوحشية ضد شعبه. ولم نر شيئا يوحي بأنه مستعد للدخول في مفاوضات ذات مغزى. وخطابه في ٦ كانون الثاني/يناير لم يكن خطوة على طريق السلام؛ بل أدى إلى طريق مسدود. ويجب عليه أن يتنحى الآن.

وقد انضمت أستراليا إلى أكثر من ١٠٠ بلد في اجتماع أصدقاء سوريا الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر في مراكش في الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بوصفه الممثل الشرعي للشعب السوري. ونحن نعمل مع الشركاء لضمان أن يكون الائتلاف الوطني ممثلا مسؤولا للشعب السوري. ولا بد من أن يلتزم بقواعد القانون الإنساني الدولي.

وكما نعلم جميعا تماما، فإن البعد الإنساني للصراع ما زال يتفاقم، مما يزيد من الحاجة إلى الدعم الدولي، بما في ذلك من خلال النداءات الحالية للأمم المتحدة. والاجتماع الذي سيعقد في الكويت في نهاية هذا الشهر سيكون فرصة أساسية لحشد مزيد من الدعم. وأستراليا، شأنها في ذلك شأن الكثيرين غيرها، تشعر بالقلق بوجه خاص حيال ضمان التقيد بالقانون الإنساني الدولي وكفالة وصول العاملين في المجال الإنساني على نحو آمن ودون معوقات. وقد أحرزنا تقدما في مبادرة إنسانية لحماية المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي في سوريا. ويمثل ذلك أولوية رئيسية بالنسبة لنا. وسنواصل العمل مع البلدان الأخرى للحصول على التزام من جميع أطراف الصراع بعدم استهداف أفراد الخدمات الطبية وعدم منع الوصول إلى الأطباء والمستشفيات وعدم مهاجمة المرافق الطبية.

وختاما، وبينما نقترب من السنة الثالثة من الصراع السوري، من الواضح أن جهودنا الجماعية يجب أن ترمي إلى وضع حد فوري للعنف وإيجاد حل سياسي يلبي التطلعات المشروعة لجميع مواطني سوريا وضمان المساءلة عن الجرائم التي تُرتكب والتخطيط للمساعدة في تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، وذلك للمساعدة على إعادة بناء سوريا. والمجلس يجب أن يقوم بدور حاسم في كل ذلك.

**السيد لوليشكي** (المغرب): في البداية، أود أن أرحب بحضور السيد رياض المالكي، وزير خارجيةفلسطين، كما أتوجه بالشكر إلى المنسق الخاص السيد روبرت سيري على إحاطته الإعلامية الشاملة حول تطورات الوضع في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين.

لم يجادل أحد هذا الصباح ولا يمكن أن يجادل أحد في أن القضية الفلسطينية تمر اليوم بمنعطف تاريخي وحاسم بعد سنوات طويلة من الجمود والمد والجزر الذي شهدته عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط بسبب العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وانعدام الإرادة السياسية لديها لتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولته المستقلة.

وقد تفاقم هذا الوضع مع تسريع إسرائيل لوتيرة الاستيطان، وخصوصا بعد الإعلان عن خطة تطوير المنطقة E-1 التي تهدف إلى بناء آلاف الوحدات الاستيطانية جنوب وشمال القدس وفي الضفة الغربية، مما سيؤدي، في حالة تنفيذ

هذا المشروع، إلى تمزيق الوحدة الجغرافية للضفة الغربية بشكل نهائي وإنهاء كل أمل في إنجاح عملية السلام.

إن المملكة المغربية تعبر من جديد عن إدانتها الشديدة للخطة الاستيطانية الإسرائيلية وتدعو المجتمع الدولي، ممثلا في المجلس، إلى التدخل من أجل وضع حد لهذه السياسة التي تضرب في العمق الحل السياسي ومن شأنها أن تعصف برؤية الدولتين إذا لم يتم تدارك الأمور خصوصا خلال سنة ٢٠١٣.

في الوقت الذي تتمادى فيه إسرائيل في عملية الاستيطان على الأراضي الفلسطينية، تمنع الفلسطينيين من البناء على أراضيهم. وتذهب إلى حد تدمير منازلهم وترحيلهم ومصادرة أراضيهم، كما حدث أخيرا في قرية باب الشمس وقرية باب الكرامة. وتعتبر مدينة القدس الشرقية المستهدفة الأولى لهذا المشروع الاستيطاني الذي يروم تغيير معالم هذه المدينة ذات الأبعاد الرمزية والمكانة الخاصة لدى كافة أتباع الديانات السماوية. ويروم كذلك طمس هويتها وتغيير معالمها الدينية والثقافية والحضارية وتعديل تركيبتها السكانية وعزلها عن محيطها الفلسطيني الطبيعي.

ولم يفتأ صاحب الجلالة ملك المغرب، بوصفه رئيس لجنة القدس، يناشد مجلس الأمن وخصوصا الدول النافذة فيه لكي يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته الكاملة لوقف انتهاك حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية منها والمسيحية واحترام الوضع القانوني لمدينة القدس وهويتها التاريخية. وبالتالي، حمل إسرائيل على الالتزام بالقرارات الأممية التي تؤكد على اعتبار هذه الإجراءات لاغية.

لقد برهن الفلسطينيون بالقول وبالفعل على تمسكهم بعملية السلام والتفاوض لإنهاء النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. ونعتبر أن من شأن تحقيق المصالحة الفلسطينية وتفعيلها تقوية الموقف التفاوضي للطرف الفلسطيني. كما أكدت الدول العربية، بدورها، على أن السلام العادل والشامل هو خيار استراتيجي لا بديل عنه. لكن، مقابل ذلك، أظهرت التجربة أن التزام ومرونة الجانب الفلسطيني لم يقابلهما لحد الآن من جانب إسرائيل إلا التعنت والتمادي في الاستيطان والإبقاء على حصار غزة واستغلال أي ظروف إقليمية أو دولية لتكثيف ممارساتها وتعميق الاحتلال بشكل يهدد آفاق الحل النهائي المتعارف عليه دوليا.

إن المجتمع الدولي مطالب بالتدخل بحزم وبسرعة لتنفيذ الحل السياسي القائم على خيار الدولتين من خلال بلورة خطة سياسية واضحة ومحددة زمنيا تعيد مفاوضات السلام المتوقفة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى مسارها وتؤدي إلى تسوية تتيح للشعب الفلسطيني إقامة دولته المستقلة القابلة للحياة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

إن الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما بين السيد روبرت سيري في تدهور مستمر بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وتفاقم العجز في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب وقف إسرائيل تحويل عائدات الرسوم الجمركية والضرائب التي تستخلصها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، ردا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٦٧، بخصوص تطوير التمثيل الفلسطيني في المنظمة الدولية. ومن شأن هذه الأزمة تهديد الإنجازات التي حققتها الحكومة الفلسطينية على درب إرساء دعائم الدولة الفلسطينية. كما لا يزال قطاع غزة يعاني حصارا جائرا ينتهك بشكل صارخ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ويحط من الكرامة الإنسانية لأكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني. إننا نؤكد إدانتنا لهذا الحصار، وندعو المجتمع الدولي إلى التحرك من أجل وضع حد لهذا العقاب الجماعي.

إن تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتضييق الخناق على سكانها، وانسداد أفق السلام، يزيد من

تأزيم الوضع في الشرق الأوسط، وينذر بمخاطر لا يمكن توقع أبعادها وتداعياتها على كل شعوب المنطقة، بدون استثناء، ولأن الحالة كذلك، يتعين على مجلسنا هذا وعلى المجموعة الرباعية التحرك بفعالية وبسرعة لاستئناف المفاوضات وتسريع وتيرتها من أجل إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة.

إن تركيزنا على القضية الفلسطينية، التي تقع في صلب النزاع العربي الإسرائيلي، مرده إلى تخوفنا الشديد من الوصول إلى طريق مسدود فيما يتعلق بحل هذا النزاع، ولا يعني ذلك أننا غير منشغلين بخطورة الأوضاع في سوريا، أو غير منشغلين باستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية في الجولان السوري والجنوب اللبناني. إننا نتابع بقلق بالغ الأوضاع في سوريا وتداعياتها الإنسانية التي تتفاقم يوما بعد يوم. وهنا أود أن أحيي مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، المتعلقة بدعوته إلى انعقاد مؤتمر المانحين وقرار الكويت الشقيقة استضافة هذا المؤتمر نهاية هذه الشهر.

إننا إذ نتطلع إلى إحاطة السيد الإبراهيمي الممثل الخاص المشترك للجامعة العربية والأمم المتحدة، في نهاية هذا الشهر، نعبر عن أملنا في أن يتمكن هذا المجلس من الحديث بصوت واحد، لتهيئة الظروف المواتية لبذل جهود دولية تضمن وضع حد للاقتتال والتأسيس لحوار سياسي جامع وشامل حول بناء مجتمع ديمقراطي في سوريا، تحترم فيه مصالح وكرامة كافة مكونات الشعب السوري الشقيق ويضمن الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لهذا البلد الشقيق.

وأخيرا، لا يفوتني التذكير بموقف المغرب المندد باستهداف إسرائيل لسيادة لبنان، ونؤكد من جديد تشبثنا باستقرار لبنان الشقيق، وباستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته ووحدة شعبه، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها المنطقة، منوهين بالحكمة والتبصر والمسؤولية، التي أبانت عنها القوى الوطنية اللبنانية بكل مشاربها، لتحصين لبنان الشقيق من مضاعفات الأزمة التي تعرفها المنطقة.

**السيد مينون** (توغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر المنسق الخاص السيد روبرت سيري على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أود أيضا أن أشكر وزير الخارجية الفلسطيني، والممثل الدائم لدولة إسرائيل على بيانيهما. وبمناسبة عقد هذه المناقشة، سيتكلم وفد بلدي بشأن المسألة الإسرائيلية الفلسطينية، والحالتين في سوريا ولبنان.

ونحن نجتمع مرة أخرى للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، لا يسع وفد بلدي إلا أن يعرب عن قلقه الشديد إزاء الأحداث التي لا تزال تشهدها المنطقة. وكما نعلم جميعا، لا يزال الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يستحوذ على اهتمام المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، من دون تحقيق تقدم ملموس.

وينظر الطرفان المعنيان بصورة مختلفة إلى الأحداث المرتبطة بالصراع. ولا نزال نذكر الأزمة بين حماس وإسرائيل خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، التي أدت إلى وقوع العديد من الضحايا وأحدثت دمارا هائلا في الممتلكات. أتاح لحسن الحظ الإحساس بالمسؤولية الذي عبر عنه الطرفان بمساعدة البلدان الصديقة، وخصوصا مصر، التوصل إلى إبرام اتفاق أنهى الأزمة. ويرغب وفد بلدي مرة أخرى في الترحيب بذلك.

من أجل الحفاظ على ذلك السلام، يجب على دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية العزم على العمل من أجل تعزيز الثقة المتبادلة. وبينما أدى منح مركز المراقب لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، إلى أن يحدو السلطة الفلسطينية الأمل في أن يتيح ذلك تسوية سريعة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تظل ثمة شواغل بخصوص تعريف الأراضي التي تتشكل منها الدولة، التي تقسم الإسرائيليين والفلسطينيين. ونلاحظ منذ

ذلك الحين، التصميم على استئناف بناء المستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية. ويرى وفد بلدي، بأن ذلك يعقد حل الدولتين المتمثل في إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، في إطار حدود معترف بها دوليا.

وبالمثل، فإن حماس، التي تقف موقفا ثابتا إزاء عدم الاعتراف بدولة إسرائيل، ينبغي، في رأينا أن تتخلى عن مطالبها المتطرفة وتعمل في اتجاه تحقيق الوحدة مع فتح، التي تواصل إبداء استعدادها لاستئناف المحادثات مع دولة إسرائيل.

وفي ضوء الحالة السائدة، يود بلدي أن يؤكد مجددا بأن حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يتطلب إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين. ويجب استئناف تلك المفاوضات، التي بدأت لكن جرى تعليقها لفترة من الزمن، تحت رعاية المجموعة الرباعية، في إطار إقامة دولة فلسطين وضمان أمن إسرائيل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الطرفين على استئناف عملية المفاوضات بدون شروط مسبقة. ويمكنه فعل ذلك، من خلال الدعوة إلى إحياء خطة السلام العربية، ومبادئ مدريد وخارطة الطريق، بدعم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بطبيعة الحال، التي لديها نفوذ على الطرفين.

و تتزايد الحالة مأساوية في سوريا. حيث انتقل العنف إلى جميع أنحاء البلد، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية للاجئين والأشخاص المشردين، بينما يعاني السكان المدنيون من انتهاكات واسعة لحقوقهم يرتكبها مختلف المتحاربين.

كون عدد القتلى يتجاوز الآن ٦٠ ٠٠٠، كما أشير، وتدمير الهياكل الأساسية المملوكة للقطاعين الخاص والحكومي ازداد، في حين أن الدبلوماسية لم تجد حلا للأزمة حتى الآن، زاد فحسب من إحباطنا في ضوء حالة الفوضى التي تعم سوريا بسبب سكانها. في ضوء الأدلة، ليس من قبيل المبالغة القول بأن بعثة السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، ستلقى فيما يبدو نفس مصير سلفه.

لا يزال مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره عاجزا حتى الآن عن وضع حد للمأساة الجارية في سوريا، التي تشكل خطرا حقيقيا على البشرية. ومع ذلك، نعتقد أنه لا تزال هناك فرصة لحل النزاع. سيتطلب هذا الوحدة والتضأمن فيما بين أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمون، لمعالجة الحالة العصيبة التي يعيشها الشعب السوري. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات الأخيرة التي اتخذها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، بالتعاون مع الممثل الخاص المشترك، من أجل التوصل إلى حل مرض. وبعد النظر في كل شئ، تؤكد توغو مجددا دعمها الثابت للممثل الخاص المشترك، وتحثه على مواصلة جهوده بدعم المجلس، الذي ما فتئ يطلبه.

وينبغي لمجلس الأمن، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، أن يعيد تحديد الاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد في حل الأزمة عن طريق التفاوض. وإذ تشير جميع الأدلة إلى أن تحقيق انتصار عسكري من قبل أحد الطرفين من غير المحتمل أن يؤدي إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين في سوريا. ترى توغو أن الحوار الوطني لا يزال ضروريا، لإيجاد سوريا جديدة سلمية ومتصالحة.

وفي ما يتعلق بلبنان، لا يزال بلدي يساوره القلق إزاء انعدام الأمن الحالي على الحدود مع سوريا وإزاء آثار الحرب في سوريا على هذا البلد. ولهذا السبب، ندين قتل السياسيين والأفراد العسكريين والمدنيين الأبرياء – وكلهم ضحايا الهجمات الإرهابية. يهدد هذا المناخ من انعدام الأمن والإفلات من العقاب استقرار البلد. وتشيد توغو بالجهود التي تبذلها السلطات اللبنانية لتعزيز الأمن لسكانها وتحث المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، على مواصلة دعم هذه الجهود.

**السيد لي باودونغ** (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص

لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية على إحاطته الإعلامية. كما أرحب بالسيد المالكي، وزير خارجية فلسطين، في جلسة اليوم.

استمعت بعناية إلى البيانين اللذين أدلى بهما وزير الخارجية المالكي والممثل الدائم لإسرائيل.

كانت قضية فلسطين دائما جوهر قضية الشرق الأوسط. لا يزال الحوار والمفاوضات يشكلان الحل النهائي لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. بيد أن المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية توقفت منذ عام ٢٠١٠. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء هذا الوضع. إن استمرار الجمود في محادثات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية ليس في مصلحة أي من الجانبين، ولن يؤدي إلى تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط. كما يتعارض مع التطلع المشترك للمجتمع الدولي. لا يمكن احتمال الوضع الراهن.

لا بد من استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن، من أجل تحقيق رؤية الحل القائم على وجود دولتين. وترحب الصين بجميع المبادرات الرامية إلى استئناف المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية. ونأمل أن يمضي الطرفان قدما بشكل متواز عن طريق اتخاذ التدابير العملية لتهيئة بيئة مواتية تستهدف استئناف المحادثات وإحراز تقدم في موعد مبكر.

رفضت الصين على الدوام الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والضفة الغربية. ونشعر أيضا بقلق بالغ إزاء قيام إسرائيل بوقف تحويل عائدات الضرائب إلى فلسطين. ومع ذلك، فإن مشكلة الأنشطة الاستيطانية لا تزال تشكل العقبة الرئيسية أمام استئناف محادثات السلام. ينبغي لإسرائيل، بصفتها الطرف الأقوى في الصراع، أن تبادر بوقف أنشطتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والإفراج عن المحتجزين وتخفيف الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها قطاع غزة، من أجل إزالة العقبات وتهيئة الظروف المواتية لاستئناف محادثات السلام.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يستند في إجراءاته إلى الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ومعالجة مسألة إسرائيل وفلسطين بمزيد من الاستعجال وتعزيز محادثات السلام على نحو أقوى. وتناشد الصين المجموعة الرباعية اتخاذ إجراءات موضوعية بغية استئناف محادثات السلام. وتحث الصين أيضا جميع الأطراف المعنية على إظهار الإرادة السياسية اللازمة. وفي هذا السياق، تؤيد الصين الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية وتؤيد اضطلاع مجلس الأمن بدور أكبر في تسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

ما فتئت الصين ترى أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية تسوية منازعاتها عن طريق الحوار السياسي على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، بحيث يمكن في نهاية المطاف لإسرائيل وفلسطين العيش جنبا إلى جنب في سلام بوصفهما دولتين.

وتؤيد الصين إنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. إن تحقيق إقامة دولة مستقلة حق مشروع للشعب الفلسطيني ويشكل أساس ومبادئ التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل كدولتين. يمثل منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو من قبل الجمعية العامة خطوة أخرى نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

لقد عملت الصين دائما على تعزيز محادثات السلام بطريقتها الخاصة وتبذل الجهود للنهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط. وتود الصين أن تعمل مع الأطراف المعنية، بالتعاون

مع المجتمع الدولي، وأن تواصل الاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط.

ويساور الصين بالغ القلق إزاء استمرار التوتر في سوريا. تشكل التسوية السياسية الحل الوحيد الممكن عمليا للمسألة السورية وتعكس الفهم المشترك للمجتمع الدولي بأسره. وتتطلب المهمة الحالية العاجلة تكثيف جهود الوساطة السياسية، وحث جميع الأطراف السورية على وقف إطلاق النار ووقف أعمال العنف بغية بدء عملية سياسية بقيادة سورية في أقرب وقت ممكن. وتحيي الصين جميع الجهود الرامية إلى تعزيز التوصل إلى حل سياسي.

وتؤيد الصين جهود الوساطة العادلة والنزيهة التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بالأزمة السورية، السيد الأخضر الإبراهيمي. ونأمل بإخلاص أن تسعى جميع الأطراف المعنية جاهدة لإيجاد حل عادل وسلمي ومناسب للمسألة السورية على أساس البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل من أجل سوريا في جنيف (S/2012/522، المرفق)، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

**السيد كيم بونغهيون** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص سيري على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أشكر وزير الخارجية المالكي والسفير بروسور على الكلمات الودية التي وجهاها إلى الأعضاء الخمسة الجدد في مجلس الأمن، بما في ذلك بلدي.

لا تزال العلاقة بين إسرائيل وفلسطين في صميم القضايا الأمنية في الشرق الأوسط. بيد أن الحالة الراهنة بين إسرائيل وفلسطين أسوأ بكثير من مجرد جمود. خلال السنوات القليلة الماضية، بغض النظر عن السبب، واصل الجانبان الابتعاد عن تنفيذ الاتفاقات. إن العنف الذي شهدناه في غزة وفي جنوب إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ ليس سوى مظهر من مظاهر النزاع المستمر. ويحث وفدي بقوة كلا من إسرائيل وفلسطين على استئناف المفاوضات المباشرة في أقرب وقت ممكن.

وهما بحاجة لأن يجلسا معا ويتحدثا الآن. وفي ذلك الصدد، يرحب وفدي باستيراد مواد البناء مؤخرا إلى قطاع غزة عبر معبر كرم شالوم للمرة الأولى منذ خمس سنوات. يساعد ذلك على تحسين الظروف المعيشية للسكان في غزة. ويعني ذلك أيضا أن المفاوضات التي تجري خلف الكواليس بشأن وقف إطلاق النار تحرز تقدما بطيئا لكنه ثابتا.. ينبغي أن تسهم عملية التفاوض التي تشارك فيها مصر في بناء الثقة بين إسرائيل والحكومة المصرية الجديدة، وهو أمر ضروري من أجل الحفاظ على معاهدة السلام المبرمة بينهما.

ومن جانب آخر، فإن تزايد التوترات والاشتباكات في الضفة الغربية مؤشر مثير للقلق. ومن دواعي القلق الخطيرة أيضا أن التعاون الأمني الإسرائيلي – الفلسطيني في الضفة الغربية قد ازداد ضعفا على نحو مستمر منذ أواخر العام الماضي.

لقد تابع وفد بلدي الإعلان عن نتيجة الانتخابات العامة أمس في إسرائيل باهتمام بالغ. ونتوقع أن تعطي الحكومة الإسرائيلية الجديدة الأولوية لإحراز تقدم في محادثات الشرق الأوسط، وأن تبذل جهودا مخلصة وجادة لاستئناف المحادثات مع فلسطين. وقد أخذ وفد بلدي علما أيضا بزيارة الرئيس عباس الأخيرة إلى القاهرة، ويأمل أن تعمل السلطة الفلسطينية وحركة حماس معا من أجل تحقيق المصالحة، بهدف خلق بيئة مواتية لمحادثات السلام. وما لم تؤيد فلسطين بأسرها رؤية حل على أساس وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام، فإن طموحنا المشترك المتعلق برؤية دولة فلسطينية مزدهرة حقا، سيظل بعيد المنال.

وتدعم جمهورية كوريا جهود الوساطة التي تبذلها المجموعة الرباعية. وقد كان مخيبا للآمال ألا نشهد تحقق سوى تقدم ضئيل ليس عند حلول الموعد النهائي الذي

حددته المجموعة الرباعية للانتهاء من إبرام اتفاق بين الطرفين فحسب، بل بعد فوات ذلك الموعد. ومع ذلك، لا ينبغي أن يفسر الفشل في الوفاء بذلك الموعد على أنه اتهام للمجموعة الرباعية، التي ينبغي أن تواصل دورها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية السلام. ويحث وفد بلدي المجموعة الرباعية على تجديد أنشطتها في وقت قريب، علاوة على حث إسرائيل وفلسطين على التعاون الكامل مع هذه العملية.

وتشاطر جمهورية كوريا المجتمع الدولي شواغله العميقة إزاء النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. فقد واصلت إسرائيل منذ إعلانها عن بناء ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية، بما في ذلك في المنطقة E-1، تكرار تأكيد عزمها على بناء مستوطنات إضافية في رامات شلومو وجفعات هاماتوس. ونشعر بقلق بالغ من أن بناء المستوطنات في المنطقة الواقعة بين القدس ومعالي أدوميم يعرض للخطر عملية التفاوض الرامية إلى التوصل إلى حل الدولتين.

وفي سوريا فقد دخلت عملية إراقة الدماء الآن شهرها الثاني والعشرين. وقتل جراء ذلك أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص. وهناك أكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ لاجئ وحوالي ٤ ملايين شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ويجب على السلطات السورية وجماعات المعارضة وقف الفظائع المرتكبة بحق المدنيين الأبرياء. ويكرر وفد بلدي دعوته إلى تعاون جميع الأطراف من أجل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين إليها بطريقة آمنة ودون عوائق وفي الوقت المناسب. ويجب تقديم أولئك الذين ينتهكون القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان إلى العدالة. وتؤيد جمهورية كوريا، في ذلك السياق، إحالة الحالة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

لقد قال إدموند بيرك ذات مرة إن كل ما يلزم لانتصار الشر هو ألا يفعل الخيرون شيئا. ولن يسفر التقاعس المستمر عن زيادة الإحصاءات المأساوية فحسب، بل وسيؤدي إلى تقويض السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وكلما ازدادت الأحقاد والمظالم بين السوريين أنفسهم، كلما طال أمد غلبة الانتقام الدموي فيما بينهم حتى بعد تنحي الرئيس الأسد عن منصبه. والمتطرفون هم الفئة الوحيدة المستفيدة من إطالة أمد الصراع.

ويهدد تزايد الطابع الطائفي للصراع السوري على نحو متزايد بانتشار تداعياته إلى خارج الحدود السورية. وعلى وجه الخصوص، فإن السياسة الداخلية في لبنان قد تضررت بشدة من آثار الحالة السورية. ويسبب تزايد عدد اللاجئين عدم الاستقرار في الدول المجاورة بالفعل. ونثني على جهود الأردن وتركيا والعراق ولبنان لاستمرار فتح حدودها لإيواء اللاجئين السوريين، على الرغم من الصعوبات الهائلة. ونأمل في هذا الصدد، أن يكلل بالنجاح مؤتمر المانحين المقرر أن يعقد في الكويت الأسبوع المقبل.

يؤيد وفد بلدي بقوة جهود الوساطة التي يبذلها الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي، ويحث بقوة جميع الأطراف على التعاون الكامل مع السيد الإبراهيمي.

وأخيرا، نحذر النظام السوري من مغبة استخدام الأسلحة الكيميائية في جميع الأحوال. ذلك أن استخدام أسلحة الدمار الشامل سيكون بمثابة دق المسمار الأخير في نعش النظام السوري. لقد اعترفت جمهورية كوريا الشهر الماضي في مراكش بالتحالف الوطني السوري بصفته ممثلا شرعيا للشعب السوري. ونأمل أن يشرع التحالف الوطني السوري في عملية شاملة للانتقال السياسي بهدف كسب قلوب وعقول جميع الشعب السوري. وستواصل جمهورية كوريا التعاون مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن بغية التغلب على انقسامه الحالي، وكي يتمكن المجلس من تحويل التزاماته المنصوص عليها في الميثاق إلى إجراءات ملموسة تهدف إلى استعادة السلام الدائم في سوريا.

**السيد شريفوف** (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب لوفدكم، سيدي الرئيس، عن امتناننا لتنظيم هذه الجلسة. ونرحب بحضور وزير ڤون الخارجية، معالي السيد رياض المالكي، في جلسة اليوم. ونود الإعراب عن شكرنا للبيانات التي أدلى بها السيد المالكي، والسيد سيري المنسق الخاص، والممثل الدائم لإسرائيل.

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تستحوذ على تفكيرنا وتتحدى جهودنا الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم للمسائل الأمنية المستمرة في المنطقة. وتتطلب الصراعات ذات الجذور العميقة والمتكررة في غالب الأحيان في منطقة الشرق الأوسط، علاوة على التحديات الجديدة الناجمة عن موجة من التغييرات والتحولات، مشاركة ومساعدة أكبر من جانب المجتمع الدولي. فإلى جانب الجهود المبذولة لحل الصراع، فإن مساعدة الدول على التغلب على المصاعب التي تواجهها في عمليات التحول هي أيضا مهمة بالغة الأهمية وترتبط بالمنطقة في الوقت الحالي.

وليس ثمة طريق مختصر لتحقيق النجاح، بل إن الطريق طويل ووعر. ومع ذلك، ينبغي للمرء ألا يقلل أبدا من قوة الإيمان والالتزام والولاء، فهي أقوى حليف ومعين لنا في التغلب على اختبارات التاريخ وإنجاز المهام الصعبة القادمة. ومع ذلك، فأيا تكن حيوية المناقشات، وأيا تكن جهود الوساطة المطلوبة، وأيا تكن المساعدة المناسبة والمطلوبة من قبل المجتمع الدولي، فإن العامل الأساسي لحل المأزق الذي تشهده المنطقة يكمن في الإرادة السياسية لقيادة دول المنطقة نفسها وفي تماسك مجتمعاتها. غير أن ذلك لا يعفي بأي حال من الأحوال المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، من مسؤوليته عن حماية السلم والأمن الدوليين، وتيسير التوصل إلى حلول لحالات الصراع على أساس معايير ومبادئ القانون الدولي المتعارف عليها.

ولا تزال حالة عملية السلام في الشرق الأوسط تثير القلق، خاصة وأنها لم تشهد تحسنا. فقد كان هناك بصيص أمل عقب وقف إطلاق النار في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في أن يسعى الطرفان إلى المضي قدما نحو ترسيخ الهدنة القائمة وإحياء عملية السلام. ونحن نأسف لعدم حدوث ذلك. ومن الواضح أنه كلما طالت فترة عدم التفاوض، كلما اتسعت الشقة بين الطرفين وابتعدا عن التوصل إلى حل. وغني عن القول أن تحقيق السلام مستحيل في غياب الالتزام الثابت من قبل الطرفين. ومن الواضح أيضا أن أحد الشروط الأساسية اللازمة لنجاح العملية يكمن في الحاجة إلى ضمان أن تسترشد العملية والجهود المبذولة فيها بالمقاييس المعيارية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، بغية التوصل إلى تسوية شاملة للصراع على أساس القانون الدولي.

ولقد ذكرنا مرارا وتكرارا أن عدم الاتفاق على المسائل السياسية في حالات الصراع المسلح والاحتلال العسكري لا يمكن أن تستخدم كذريعة لعدم احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان. وبعد، فإننا نود الإعراب عن قلقنا العميق إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

يحول تشييد آلاف الوحدات الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، دون التوصل إلى حل سلمي للصراع عن طريق التفاوض، كما يشكل تعديا على حقوق الفلسطينيين وحرياتهم. ما أُعلِن عنه مؤخرا من خطةٍ استيطانية لبناء آلاف المنازل في المنطقة E-1، سوف يشكل، في حال تنفيذه، ضربة قوية للآمال في إحياء عملية السلام، وبالتالي في تحقيق السلام الدائم في المنطقة.

لا ينبغي، تحت أي ظرف من الظروف، الاعتراف بالأنشطة غير المشروعة في الأراضي المحتلة. ومن المهم أن

يعبر المجتمع الدولي عن معارضته القوية والموحدة للنشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن يؤكد مجددا أن هذه الأنشطة يجب أن تتوقف على الفور وبدون شروط. من الضروري التشديد مرة أخرى على أن مجلس الأمن، في اضطلاعه بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع الأوقات ومن دون شروط. الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إيجاد حل لهذا الصراع، لا سيما جهود جامعة الدول العربية، جديرة بالثناء وتستحق الدعم. في ذلك الصدد، نرحب بعقد الاجتماع الوزاري للجنة مبادرة السلام العربية في ٩ كانون الأول/ديسمبر بالدوحة، التي دعت أيضا إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين.

من المهم أيضا الاستفادة على نحو كامل من التنوع العرقي والديني والثقافي من خلال تعزيز الحوار والمصالحة بين المجتمعات المحلية، مع رفض وإبطال أي مظهر من مظاهر التعصب العرقي أو الديني بشكل قاطع. تتطلب الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة استمرار الاهتمام الدولي، لا سيما من أجل ضمان توفير المعونة الإنسانية بدون عراقيل في جميع أنحاء المنطقة للتخفيف من معاناة الناس المحتاجين. في ذلك الصدد، أود أن أعلن عن مساهمة مالية قدمتها مؤخرا حكومة أذربيجان إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لأغراض المساعدة الطارئة في غزة.

وفي الختام، نود مرة أخرى أن نعرب عن اقتناعنا الراسخ بأن السلام والأمن في الشرق الأوسط أمر يمكن تحقيقه بمزيد من الإرادة السياسية، والعمل الدؤوب، الجهود المتضافرة التي تبذلها الدولة والمنطقة والمجتمع الدولي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أشكر السيد روبيرت سيري على إحاطته المفصلة هذا الصباح. ونرحب أيضا بوزير خارجية دولة فلسطين، معالي السيد رياض المالكي، الذي حضر إلى نيويورك خصيصا لحضور هذه الجلسة لمجلس الأمن.

في الربع الأخير، حدث تطوران مهمان. في أعقاب تصاعد العنف في تشرين الثاني/نوفمبر، اتُفِق على وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل. لا يزال وقف إطلاق النار صامدا بشكل عام. وينبغي وضع حد للانتهاكات المتفرقة. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، صوتت الجمعية العامة لمنح فلسطين مركز الدولة المراقب غير العضو (قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧). عكس ذلك القرار أكبر تطلع يصبو إليه الشعب الفلسطيني، ونال دعم الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة والمجتمع الدولي.

وللأسف، في أعقاب ذلك التطور الكبير، قامت إسرائيل باتخاذ تدبيرين تأديبيين ضد الدولة الفلسطينية: الإعلان عن مستوطنات جديدة، بما في ذلك في المنطقة E-1، واحتجاز إيرادات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية. التدبير الأول يقوض حل الدولتين، والثاني يشل فلسطين اقتصاديا وماليا. لا بد من وقف كلا التدبيرين. فهما لا يخدمان مصلحة السلام والاستقرار الإقليميين، ولا يخدمان مصحلة إسرائيل.

نحن ندين إعلان إسرائيل بأنها سوف تقوم بتوسيع المستوطنات. وفي الواقع، يعارض المجتمع الدولي ذلك التوسيع المقترح. يتعارض بناء المستوطنات على الأرض الفلسطينية المحتلة مع القانون الدولي، لا سيما اتفاقيات جنيف. من شأن المستوطنات المخطط بناؤها في المنطقة E-1، عن طريق ربط المستوطنات غير القانونية السابقة بمستوطنات أخرى في القدس الشرقية وما حولها، أن يقسم الضفة الغربية إلى جيبين، ويدمر تواصل أرض الدولة الفلسطينية. وبذلك يجعل حل الدولتين غير ممكن عمليا. لقد أعادت خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة

الرباعية التأكيد على ضرورة تواصل أرض الدولة الفلسطينية بوصفه جزء لا يتجزأ من الحل السلمي للصراع في الشرق الأوسط. وبالتالي فإن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خاصة أعضاء المجموعة الرباعية، هي الضامن لحل الدولتين.

لقد أعرب قادة العالم عن رأيهم المناهض للمستوطنات، لكن حتى الآن لم يصدر إلا رد سلبي من إسرائيل. في نهاية مشاورات الشهر الماضي بشأن الشرق الأوسط، أعربت الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس عن موقفها من المستوطنات في ركن الصحافة هنا. بيد أن المجموعة الرباعية فضلت أن تظل صامتة. عام ٢٠١٣ عام بالغ الأهمية. إن لم تتصرف الأطراف الفاعلة ذات الصلة الآن، فقد لا يظل حل الدولتين صالحا على الإطلاق. وربما تكون هذه هي الفرصة الأخيرة للمجتمع الدولي ليتحرك نحو التوصل إلى حل دائم للنزاع. المماطلة في السعي إلى تحقيق حل الدولتين سوف تؤدي إلى تآكل ذلك الحل. التأخير لا يعني وقف النشاط، بل يرقي إلى مستوى التخلي عن المسؤولية.

ونحث المجموعة الرباعية ومجلس الأمن كليهما على إبداء قدر من الإحساس بإلحاح الأمر. إن لم تستطع المجموعة الرباعية أن تتحرك أو لم ترد أن تتحرك، فينبغي للبلدان ذات المصلحة والنفوذ في المنطقة أن تعمل على تيسير استئناف عملية السلام، على أساس مبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية، ومبادئ مدريد، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. غير أن استئناف عملية السلام ينبغي أن يعني العمل وفق معايير ومواعيد واضحة. لا يمكن ضمان تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط بدون انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها الأراضي في الجولان السوري ولبنان. ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يضطلع بكفالة ورصد تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وكذلك القرارات الأخرى ذات الصلة. يجب إنهاء الحصار غير القانوني المفروض على غزة والعقاب الجماعي الواقع على سكانها.

لقد ظل السلام في الشرق الأوسط حلما على مدى ستة عقود. إن تحقيق حل يقوم على أساس وجود دولتين ليس شأنا يخص الفلسطينيين وحدهم. الدولة الواحدة سوف تعني أيضا اختلال التوازن الديمغرافي بالنسبة لإسرائيل، كما تعني استمرار الصراع والاضطراب والمعاناة. وسوف يظل السلام بعيد المنال. أفضل مسار للعمل من أجل حل الصراع العربي – الإسرائيلي يكمن في إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة ومتصلة جغرافيا على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف. وجود دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، هو الهدف الذي يجب أن نسعى لتحقيقه دون غيره.

أنتقل الآن للكلام عن سوريا. بينما تغوص سوريا عميقا في لجة الصراع، ويعصف بها العنف المتبادل، تظل الأزمة الإنسانية تتفاقم بوتيرة رهيبة. هناك تصريحات واحتجاجات من جانب المجتمع الدولي مفادها أنه يتعين الاستجابة بسرعة لوقف أعمال القتل، ودفع الأمة السورية – حكومةً ومعارضة – إلى الحوار والدخول في عملية سياسية. ولكن فيما عدا الخطاب السياسي، ليس ثمة من تقدم نحو الانخراط. وليس في واقع الحال سوى استمرار المجازر والجمود السياسي. وما زال مجلس الأمن نفسه مشلولا.

لقد استخدم الأمين العام والممثل الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي رصيديهما ونفوذيهما السياسيين لإقناع الطرفين وبلدان المنطقة وأعضاء المجلس بضرورة وضع منهاج عمل مشترك لإنهاء الحلقة المفرغة من العنف في سوريا.

والدبلوماسية جوهرها الأمل، لذلك يجب ألا نفقد الأمل. نحن بحاجة إلى بصيص من الأمل، وإلى تحقيق اختراق، وإلى عملية تخرج سوريا والمنطقة من هذا المستنقع. ووسائل الاختراق لا تحتاج إلى برهان.

أولا، يتعين على كل من الحكومة السورية والمعارضة أن تغير تفكيرها في أنها يمكن أن تكسب هذه الحرب الدموية

عسكريا. ثانيا، المشاركة هي المسار الوحيد القابل للتطبيق، وهي الخيار الوحيد القابل للتطبيق أمام الأطراف. ويتعين على أحدهما أن يتحرك نحو الآخر. وعليهما التحرك نحو أرضية مشتركة. ثالثا، القوى الإقليمية والأعضاء الرئيسيون في المجلس بحاجة إلى إقناع دمشق والمعارضة بالتخلي عن العنف والجلوس إلى طاولة التفاوض. ففي هذا الصراع، الخاسر هو الشعب السوري ككل، ولكن لا أحد هو الرابح. رابعا، يجب أن تتوقف إمدادات الأسلحة على الفور. نحن نعرف من تجربتنا التاريخية الأخيرة أن توريد الأسلحة إلى جماعات تدعو إلى مختلف انواع التطرف وتمارسه يمكن أن يخلّف عواقب غير مقصودة. فالإصلاح الذي يظهر بسرعة اليوم يمكن أن يكون كابوسا للجهات الفاعلة الوطنية والدولية غدا، لأن عدة مناطق تشهد فترات كبرى من التقلبات. خامسا، يتعين تحسين وصول المساعدة الإنسانية للتخفيف من معاناة الشعب السوري.

أخيرا، نؤيد تأييدا كاملا الجهود الدبلوماسية التي يبذلها السيد الأخضر الإبراهيمي. نحن نتمنى له النجاح. ونريد للدبلوماسية أن تتكلل بالنجاح.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أود أن أطلب إلى جميع المتكلمين أن تقتصر بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق كي يتمكن المجلس من الاسراع في عمله. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم نصوصها المكتوبة وبأن تدلي بنسخة موجزة عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

**السيد سلام** (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر السيد روبرت سري على إحاطته الإعلامية الشاملة. واسمحوا لي أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد رياض المالكي، وزير الخارجية في دولة فلسطين. ويسعدنا أن السيد المالكي حاضر هنا اليوم، ولكن يسعدنا أكثر أن اللوحة التي تحمل اسم دولة فلسطين موجودة هنا لأول مرة، وموجودة هنا لتبقى، كتعبير عن الإرادة الدولية للاعتراف بقيام الدولة الفلسطينية.

في الواقع، إنها قفزة كبيرة في معركة شاقة يخوضها الشعب الفلسطيني من أجل ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف. ومع ذلك، نحن لم نصل حتى إلى منتصف الطريق. فلسطين لم تمنح صفة المراقب إلا بموجب قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧. ولكن على غرار أي دولة أخرى محبة للسلام، ينبغي منحها العضوية الكاملة في المنظمة. لذلك، نأمل حقا أن يوصي المجلس الجمعية العامة، عأجلا وليس آجلا، بقبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، استناداً إلى المادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

والاهم من ذلك أن دولة فلسطين لا تزال محتلة. فمن واجبنا – وهو واجب المجتمع الدولي – مساعدتها في وضع حد للاحتلال والتوصل إلى الاستقلال الحقيقي. عندئذ، وعندئذ وحده، يمكن أن يكون لدينا سلام حقيقي ودائم في ذلك الجزء من العالم.

أنتم، سيدي الرئيس، وزملاؤكم الاربعة عشر حول هذه الطاولة تعلمون جميعا أنه لا يوجد أي عائق يعترض تحقيق هذه الغاية النبيلة أكبر من سياسة الاستيطان الإسرائيلية الصارمة في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ومرة تلو المرة، تم التشديد في المجلس على مسألة عدم شرعية النشاط الاستيطاني. وأنا لا ارى حاجة إلى إثبات ذلك مجددا. ومع ذلك، لكل من قد يساوره أي شك حول هذه المسألة، اسمحوا لي مجرد أن أذكّر بأن واحدا من أول الناس الذين اعترفوا بعدم مشروعية هذا النشاط لم يكن سوى السيد تيودور ميرون، الطفل الذي نجا من المحرقة وأصبح أحد أبرز الحقوقيين الدوليين في العالم، وانتخب مؤخرا رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. لقد كان السيد ميرون المستشار القانوني

لوزارة الخارجية الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧. سأله مكتب السيد ليفي إشكول، الذي كان رئيس وزراء إسرائيل حينئذ، عن رأيه في مشروعية المستوطنات الاهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان. وعلى غلاف المذكرة القانونية المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ التي قدمها في هذا الشأن، أوجز السيد ميرون الاستنتاجات التي خلص إليها على النحو التالي:

”إن المستوطنات الاهلية الواقعة في الأراضي التي تديرها تتعارض مع الاحكام الصريحة لاتفاقية جنيف الرابعة“.

المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية واضح في نص مذكرته على نحو لا لبس فيه وهو أن حظر اتفاقية جنيف على السلطة القائمة بالاحتلال ترحيل أو نقل اجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها هو حظر ”قاطع وغير مشروط بدوافع النقل أو أهدافه. والغرض منه منع استيطان مواطنين من الدولة القائمة بالاحتلال في الأراضي المحتلة“.

ليس هناك حاجة إذاً إلى الإسهاب اكثر من ذلك في الجانب القانوني للمستوطنات، على ما افترض. اسمحوا لي من ثم أن انتقل إلى الآثار السياسية للمستوطنات، وكيف أنها تمس آفاق مفاوضات السلام. ولهذا الغرض، فإن ابلغ الكلام هو اقتباس من آموس ايلون، الصحافي الإسرائيلي الراحل، والكاتب والمؤلف، الذي أشيرَ إليه في نعي صحيفة نيويورك تايمز بأنه عملاق ثقافي كان لسنوات عديدة ”أشهر مفكر“ في إسرائيل. وفي تأكيده على مدى الضرر الذي يمكن أن تلحقه المستوطنات بآفاق السلام، كتب في مقال له بتاريخ ١٩ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٢ في :New York Review of Books

”تخيلوا مدى التأثير على عملية السلام في أيرلندا الشمالية لو واصلت الحكومة البريطانية نقل الآلاف من البروتستانت من اسكتلندا إلى أولستر وتوطينهم، على نفقة الحكومة، على أرض مصادرة من الأيرلنديين الكاثوليك“.

وللمساعدة في تقييم مدى النشاط الاستيطاني الجاري، اسمحوا لي أن أؤكد هنا أن الموافقات على خطط التوطين قفزت ٣٠٠ في المائة عام ٢٠١٢، وأنه في مجرد أسبوع واحد من كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة، تقدمت الحكومة الإسرائيلية بخطط لما يزيد على ١١ ٠٠٠ منزل وراء حدود عام ١٩٦٧ – أي قرابة عدد منازل المستوطنين التي اقرت في السنوات العشر السابقة مجتمعة، حسبما تبيّنه بوضوح حركة السلام الآن الإسرائيلية. ويمكن الاطلاع على نسخة من التقرير المقلق الذي صدر عن تلك المجموعة قبل أسبوع واحد، في ١٦ كانون الثاني/يناير، والذي يفصّل سجل حكومة رئيس الوزراء نتانياهو حيال المستوطنات طوال فترة حكمها، أي من نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى الوقت الحاضر، على موقع www.peacenow.org.

ومما لا يقل شعورا بالجزع من هذا المستوى غير المسبوق من النشاط الاستيطاني هو الموقع الاستراتيجي لخطط البناء التي تمت الموافقة عليها مؤخرا. وفي هذا الصدد، فإن حالة منطقة E-1 اكثر دلالة. ووفقا لمنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية بيت سليم، فإنه لو بنيت الوحدات السكنية ال ٣ ٤٢٦ في منطقة E-1 التي تمت الموافقة عليها بتاريخ ٥ كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢

”لسوف يؤدي ذلك إلى زيادة عزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، وسوف يقطع التلاصق بين الأجزاء الشمالية والجنوبية من الضفة الغربية، وسوف يقيم حاجزا ماديا وعمليا بين القدس الشرقية والسكان الفلسطينيين المقيمين في مجتمعات الضفة الغربية المتاخمة التي تمثل لهم المدينة المركز المتروبولي والديني الرئيسي“.

وبالنسبة إلى المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية Terrestrial Jerusalem، إن مستوطنة E-1

”ليست مستوطنة عادية. فهي لو بنيت لسوف تغير قواعد اللعبة، ولربما أنهت اللعبة. مستوطنة E-1 هي المستوطنة التي يواجهها خياران. إذا كنتم تدعمون مستوطنة E-1، فلا يمكنكم أن تكونوا مؤيدين لحل الدولتين؛ وإذا كنتم تؤيدون حل الدولتين، فيجب عليكم أن تعارضوا مستوطنة E-1“.

أما بالنسبة للذين يتحاشون انتقاد المنطقة E-1 بإصرارهم على أن إسرائيل لا تسعى إلى بناء المستوطنات وأنه مجرد تخطيط، فإن المنظمة غير الحكومية ”القدس الدنيوية“ ”Terrestrial Jerusalem“ محقة في تذكرينا بأنه:

”عندما تُعتمد، تؤكد لنا إسرائيل بأن أي خطة هي ’تخطيط فقط‘ وعندما تنفذ الخطة، يقال لنا ’إنها ليست جديدة‘. والآن، فإن أي شخص يسمع هذه اللازمة عليه أن يفهم أن ”تخطيط إسرائيل في المستوطنات يضارع بناء إسرائيل في المستوطنات، آجلا وليس عاجلا“.

وبالتأكيد فإن المجلس سوف يتذكر انه في ١١ كانون الثاني/يناير قامت مجموعة تقدر بنحو ٢٠٠ شاب فلسطيني بنصب خيام في أجزاء من المنطقة E-1 واعلنت إقامة قرية باسم ”باب الشمس“، والاسم مستوحى من الرواية التي كتبها الروائي الياس خوري الذي قال:

”لقد حان وقت تغيير قواعد اللعبة، وبالنسبة لنا فهي فرض وقائع على الأرض، نحن أصحاب هذه الأرض“.

لقد خاطبهم خوري من بيروت بالكلمات التالية وقبل يومين من قيام قوات الاحتلال بإخلائهم:

”إنكم عندما بنيتم قريتكم الرائعة اعدتم المعنى إلى المعنى، وصرتم أبناء هذه الأرض واسيادها ...

”انتم زيتون فلسطين الذي يضيء بشمس العدل، تبنون قريتكم فيشتعل بكم نور الحرية.

”نور على نور“.

بعد أن اقتبست كلمات أحد أبناء بلدي، سوف اختتم بياني بالقول بأنه آن الأوان للمجلس لكي يضيف معنى إلى المعنى، وذلك بالارتقاء إلى مستوى مسؤولياته بموجب الميثاق، وأن ينهي بالوسائل الشرعية النشاط الاستيطاني غير الشرعي في الاراضي المحتلة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين مدرجين في قائمتي لهذه الجلسة. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.